# شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-6399
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 3 العدد: 15
نوفمبر-ديسمبر 2023

**السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا: مسارات متوازية**
غولر كالاي

**الصناعات العسكرية التركية: قصص النجاح وسبل الاستدامة**
أردا مولود أوغلو

**بُعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية**
حسنى طاش يتيم

# الصناعات الدفاعية التركية وأثرها في سياسة تركيا الخارجية

**مقابلة**
دون ماكلين جيل
عبد النور تومي

**الجيوبوليتيك في سوريا ومستقبل السوريين**
أ. د. أحمد أويصال

**الشرق الأوسط وسباق الممرات الاقتصادية العالمية: تنافس اقتصادي أم تدافع جيوبوليتيكي؟**
واثق السعدون

## مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

**www.orsam.org.tr**

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

# افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد الخامس عشر من المجلد الثالث لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2023، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "الصناعات الدفاعية التركية وأثرها في سياسة تركيا الخارجية"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، لسببين رئيسين، أولهما الأهمية القصوى للبعد الأمني في العلاقات الدولية في عالمنا اليوم، والثاني التأثير المهم للصناعات العسكرية التركية في الأعوام الأخيرة في علاقات تركيا الإقليمية والدولية. ضمن هذا الإطار، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: "الجيوبوليتيك في سوريا ومستقبل السوريين"، "السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا: مسارات متوازية"، "بُعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية"، "الصناعات العسكرية التركية: قصص النجاح وسبل الاستدامة"، "السودان وفاعلية المبادرات الإقليمية"، "قراءة لآلات الحرب الإسرائيلية على غزة"، "احتجاجات السويداء في سوريا: من السخط على الأوضاع الاقتصادية إلى المطالبة بالحرية"، "استراتيجيات القوة الناعمة الإيرانية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء"، "السلام في دبلوماسية الرياضة: كأس الأمم الإفريقية"، "الشرق الأوسط وسباق الممرات الاقتصادية العالمية: تنافس اقتصادي أم تدافع جيوبوليتيكي؟". كذلك تضمن هذا العدد مقابلة حصرية لمركز أورسام مع "دون ماكلين جيل" خبير شؤون الأمن والعلاقات الدولية في آسيا، ليحدثنا عن تقييمه لانعكاسات تطور الصناعات العسكرية على السياسات الإقليمية والدولية. وختم هذا العدد بمقالة سلطت الأضواء على سيرة عالم الفضاء التركي الدكتور مصطفى عارف قرة بك أوغلو ومساهمته في تطوير البرنامج الوطني للفضاء في تركيا.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.


Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

| ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ | شؤون الشرق الأوسط |
|---|---|
| **Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi** | **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية** |
| Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال |
| **Sorumlu Yazı İşleri Müdürü** | **مسؤول شؤون النشر** |
| Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال |
| **Editörler** | **المحررون** |
| Doç. Dr. İsmail Numan Telci | أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي |
| Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون |
| **Editör Asistanı** | **سكرتير التحرير** |
| Begüm Akcaoğlu | بيغوم أكجا أوغلو |
| **Danışma Kurulu** | **الهيئة الاستشارية للمجلة** |
| Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye | أ. د. جنكيز تومار، تركيا |
| Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye | أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا |
| Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak | أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق |
| Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye | أ. د. ماهر النقيب، تركيا |
| Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir | أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر |
| Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye | أ. د. أنور أربا، تركيا |
| Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan | أ. د. الصادق الفقيه، السودان |
| Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye | أ. د. موسى يلدز، تركيا |
| Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar | د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر |
| **Yayın Kurulu** | **هيئة التحرير** |
| Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال |
| Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون |
| **Grafik-Tasarım** | **تصميم وغرافيك** |
| Mustafa Cingöz | مصطفى جينكوز |
| **Yönetim Merkezi** | **إدارة المركز/ العنوان** |
| Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) | مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM) |
| Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara | حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا |
| Tel: +90 850 888 15 20 | هاتف رقم: 20 15 888 850 90+ |
| **Fotoğraflar:** Anadolu Ajansı, Shutterstock | **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock |
| **Cilt:** 3, **Sayı:** 15, Kasım-Aralık 2023 | **المجلد:** 3، **العدد:** 15، شهر نوفمبر - ديسمبر 2023 |
| Yaygın Süreli Yayın | مجلة دورية عمومية |
| 2 Aylık Arapça Dergi | مجلة عربية لمدة شهرين |



Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2023 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2023 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

# المحتويات

المجلد: 3 العدد: 15 نوفمبر-ديسمبر 2023

ملف العدد

04 **الجيوبوليتيك في سوريا ومستقبل السوريين** / أحمد أويصال

10 **السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا: مسارات متوازية** / غولر كالاي

14 **بُعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية** / حسنى تاش يتيم

السودان

22 **السودان وفاعلية المبادرات الإقليمية** / خيري عمر

سوريا

30 **احتجاجات السويداء في سوريا: من السخط على الأوضاع الاقتصادية إلى المطالبة بالحرية** / توبا يلديز

أفريقيا

34 **استراتيجيات القوة الناعمة الإيرانية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء** / إسماعيل ساري

38 **السلام في دبلوماسية الرياضة: كأس الأمم الإفريقية** / فولكان إيبك

اقتصاد

48 **الشرق الأوسط وسباق الممرات الاقتصادية العالمية: تنافس اقتصادي أم تدافع جيوبوليتيكي؟** / واثق السعدون

ملف العدد

الصناعات العسكرية التركية: قصص النجاح وسبل الاستدامة

أردا مولود أوغلو

18

فلسطين

قراءة لمآلات الحرب الإسرائيلية على غزة

زيد عبد الوهاب الأعظمي

26

مقابلة

50
عبد النور تومي
دون ماكلين جيل:
"الطائرات المسيرة التركية اجتازت اختبار الصراعات المسلحة الحقيقية بنجاح"

سيرة ذاتية

## قرة بك أوغلو ومساهمته في تطوير البرنامج الوطني للفضاء في تركي

46
زينب دوران

14

10

04

34

30

22

48

38

ISSN 2822-6399
9 772822 639003
www.orsam.org.tr /orsamorgtr

# الجيوبوليتيك في سوريا ومستقبل السوريين

أحمد أويصال

على الرغم من فرص التعاون والتضامن التي كانت متاحة على نطاق واسع بين تركيا وسوريا خلال عقود الحرب الباردة، إلا أن البلدين كانا في معسكرين متضادين، بسبب موقف تركيا العام المتجه نحو الغرب والمؤيد لإسرائيل في الشرق الأوسط، وتقارب سوريا مع الكتلة الشرقية في تلك الحقبة.

إن منطقة المشرق المعروفة سابقا باسم بلاد الشام وتضم اليوم سوريا ولبنان وغرب الأردن وفلسطين، لها مكانة مهمة في الجيوبوليتيكا الدولية. حيث أن البلد المعروفة باسم سوريا اليوم وهي جزء من الهلال الخصيب، كانت مهد الحضارات لفترات طويلة على مر التاريخ. فقد كانت نقطة ممر من آسيا إلى البحر الأبيض المتوسط من حيث التجارة البحرية، وكانت خط اتصال بين الأناضول وشبه الجزيرة العربية، كما كانت نقطة اتصال مع القارة الإفريقية عبر مصر. وكانت سوريا تقع تحت سيطرة السومريين والأكاديين والآشوريين والمصريين والحثيين والبابليين والفرس واليونانيين والإسكندر والروم، وبعدها تحت سيطرة الدول الإسلامية والتركية (السلاجقة والمماليك والعثمانيين). ولا يجب نسيان أن

سوريا كانت هدفا مستمرا للحملات الصليبية وأن الاهتمام الغربي لم يخفت أبدا عن هذه المنطقة. لذلك، أصبحت سوريا التي تقع في قلب السياسة العربية، هي أيضا نقطة محورية للجهات الفاعلة العالمية والإقليمية.

## المنعطفات في تاريخ سوريا

كانت منطقة سوريا مهمة للغاية بالنسبة للدولة العثمانية، تماما كأهميتها سابقا بالنسبة لدولة المماليك التركية. حيث كانت خطوط السكك الحديدية التي تربط برلين وبغداد والحجاز والتي كانت تعتبر "مشروع القرن" بالنسبة للدولة العثمانية في بداية القرن التاسع عشر، تمر من مدينة حلب السورية. ويكمن هذا الموقع أيضا وراء الكثافة السكانية التركية والتقاليد التجارية والثروة في حلب. حيث كانت سوريا إحدى آخر الأراضي التي غادرتها الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. ورغم أن الشريف حسين استولى على دمشق خلال الحرب، إلّا أن فرنسا التي عقدت اتفاقا مع بريطانيا انتزعت منه هذه المنطقة. حتى أن فرنسا حاولت غزو جنوب شرق الأناضول انطلاقا من هناك. وتم تقسيم البلاد أثناء الاحتلال الفرنسي إلى دول هي دولة لبنان ودولة حلب ودولة العلويين ودولة جبل الدروز. كما كانت هناك جهود خلال الفترة الأولى للجمهورية التركية، من أجل ضم بعض المناطق مثل هاتاي وحلب إلى تركيا.

قاد زعماء من أصول تركية مثل أديب الشيشكلي وشكري القوتلي نضالا وطنيا للشعب السوري (العرب والأكراد والتركمان والشركس، وغيرهم) أثناء فترة الحكم الاستعماري الفرنسي. وأظهر شعب ونظام تركيا الجديدة تضامنا مع النضال الوطني في سوريا. وكانت استعادة السيطرة على هاتاي ثمرة لهذا التضامن. وعندما نالت دولة

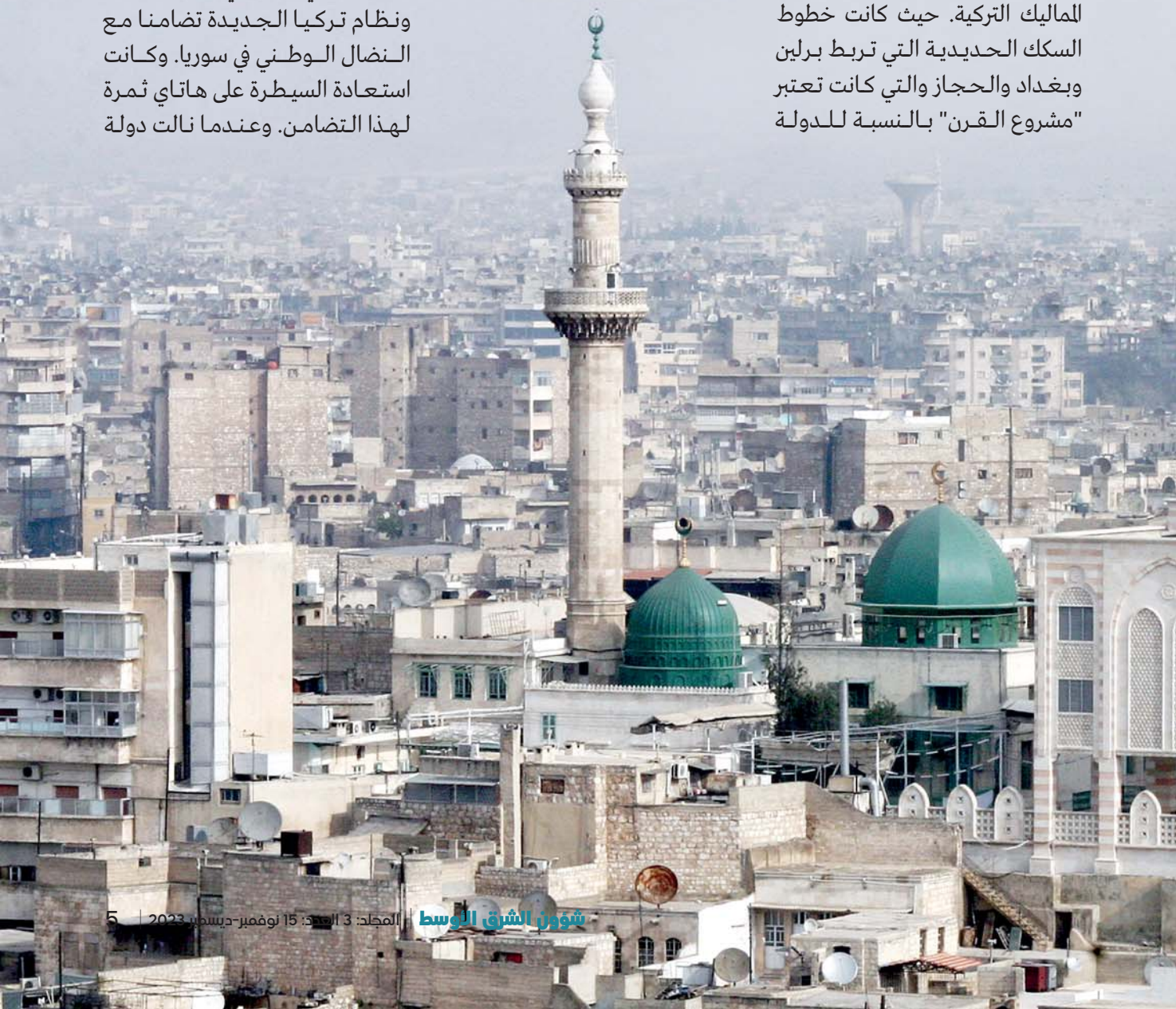

سوريا استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك وضوح كامل فيما يتعلق بهويتها الجديدة كدولة لم تزل حينها في طور التشكل. وسعت كل من مصر وملك العراق فيصل الأول لتشكيل وحدة مع سوريا. و على الرغم من فرص التعاون والتضامن التي كانت متاحة على نطاق واسع بين تركيا وسوريا خلال عقود الحرب الباردة، إلا أن البلدين كانا في معسكرين متضادين، بسبب موقف تركيا العام المتجه نحو الغرب والمؤيد لإسرائيل في الشرق الأوسط، وتقارب سوريا مع الكتلة الشرقية في تلك الحقبة. وفي تلك المرحلة تم تأسيس الجمهورية العربية المتحدة التي لم تدم طويلا (1958-1961) بين سوريا ومصر التي أرادت مساعدة العرب على الاستقلال والوحدة. وبعد سلسلة من الانقلابات العسكرية, تحوّلت سوريا في عام 1970 من هذه الوحدة إلى نظام خاضع لسيطرة حافظ الأسد.

## الخطوط الجغرافية والاجتماعية لسوريا

يعتبر شرق البلاد من الناحية الجغرافية منطقة صحراوية لأن الجبال العالية في غرب سوريا تمنع دخول الأمطار إلى البلاد. إلّا أن مياه نهر الفرات النابع من تركيا تقلل من تأثير الجفاف الصحراوي في الأماكن التي تصل إليها. أما الشمال السوري فيتمتع بأراضٍ خصبة، ويكثر فيها محصول الزيتون والفستق، ويمكن حصاد المحصول مرتين سنويا في الأماكن التي تتوفر فيها المياه. وما يكمن وراء الأهمية التجارية لمدينة حلب هو موقعها عند بوابة الهلال الخصيب من جهة، وكونها ممرا تجاريا طبيعيا بين هضبة الأناضول شمالا والبحر الأبيض المتوسط غربا، من جهة أخرى. واليوم تعتبر سوريا الممر البري لكل من شبه الجزيرة العربية وإفريقيا مع الأناضول. وهناك نقاشات حول مد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بين إسرائيل ومصر والخليج عبر سوريا. كما أن الاختلافات الاجتماعية بين سكان سوريا جديرة بالاهتمام. حيث تشير التقديرات إلى أن عدد السكان السنّة في البلاد كان يبلغ نحو 75% قبل الحرب الأهلية. وفي الوقت الذي يتشكل فيه المسلمون في سوريا من الناحية العرقية من العرب والأكراد والتركمان والشركس وحتى الغجر, إلّا أن الجماعات الدينية مثل الجماعات السنية والنصيرية والدرزية والمسيحية ليست نسبة قليلة. حيث تم دعم الجماعات المسيحية والنصيرية (العلوية) خلال الفترة الاستعمارية. ويتحدث أكراد سوريا اللهجة الكرمانجية شأنهم شأن أكراد تركيا, ولهم علاقات مع الأناضول. وجدير بالذكر أن الطائفة النصيرية التي تجمعت ونمت تحت سقف حزب البعث وتشكل نسبة 12% من السكان, تسيطر على الحكم في البلاد منذ عام 1973.

كما يرتبط أمن سوريا ارتباطا وثيقا بالأناضول، حيث سيطر الملك الإسكندر المقدوني والعديد من الدول الكبرى مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العثمانية على كلا المنطقتين. ويبدأ أمن الوطن العربي من سوريا، وذلك لعدم وجود حماية طبيعية تجاه مصر بعد الجبال الواقعة على ساحل شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل متصل مع لبنان. ولهذا السبب احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان عام 1967 وما زالت تسيطر عليها حتى اليوم. وعلى الرغم من أن سوريا لا تمتلك موارد طاقة غنية مثل دول الخليج, إلا أنها تمتلك أراضٍ زراعية خصبة على طول نهر الفرات وهناك إنتاج نفط ولو بشكل محدود في الشمال الشرقي. وفي الوقت الذي تعتبر فيه سوريا مهمة من حيث الأمن والاستقرار الإقليميين, فهي تعد عاملا محفّزا لتطورات الشرق الأوسط في العديد من القضايا. ومنذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في عام 1970, تعامل النظام السوري في نطاق إدراكه للأهمية الجيوسياسية للبلاد وحاول استخدامها لصالحه. حيث استخدم ورقة فلسطين بشكل متكرر وفعّال في مرحلة غزو لبنان (1976), وفي حربه مع إسرائيل, وفي المفاوضات الإقليمية. ونتيجة للتقارب الطائفي, أقام النظام البعثي علاقة وثيقة مع إيران وكان لها مكانة خاصة متميزة عن الدول العربية الأخرى. حتى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقفت إلى جانب سوريا خلال المذبحة التي نفذها النظام البعثي ضد الإسلاميين في حماة عام 1982. ولم يقطع نظام الأسد علاقاته مع إيران حتى في أكثر الفترات التي بقيت فيها وحيدة. كما أنها رفضت عرضا من دول الخليج في أواخر أعوام الـ 2000 باستلام مساعدات بقيمة 50 مليار دولار مقابل فض تحالفها مع إيران.

## السوريون ونقاط التحول في العلاقات التركية السورية

لم تكن علاقات تركيا مع دولة سوريا الجديدة ودية بشكل عام. حتى أن البلدين دخلا في نهاية الخمسينيات في حالة حرب بسبب النزاع على هاتاي. وأراد النظام السوري إخلاء القرى الكردية في شمال سوريا وإنشاء حزام عربي على الحدود، بذريعة أنه اعتبر الأكراد في البلاد امتدادا لأكراد تركيا. وقام النظام البعثي القومي العربي الذي استلم السلطة لاحقا، بقمع التركمان والأكراد تماما كما قمع السنة في السابق. وعلى الرغم من ذلك، دعم هذا النظام نفسه أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وزعيمها عبد الله أوجلان. وعلى الرغم من دخول البلدين في حالة حرب مرة أخرى مع نفاد صبر تركيا على دعم حزب البعث إلى حزب العمال الكردستاني، إلا أن سوريا قامت بترحيل زعيم تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي عبد الله أوجلان، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى مستويات إيجابية مع اتفاق أضنة عام 1998. وأراد جورج دبليو بوش غزو سوريا بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول الشهيرة، لكن اعتراضات تركيا وفشل الولايات المتحدة في العراق حالا دون تحقيق ذلك. كما فضلت إسرائيل التي تحتل مرتفعات الجولان السورية استمرار نظام الأسد الذي لم يهاجمها رغم خطابه القاسي تجاهها. وعلى الرغم من أن الشعب السوري ثار مع مرحلة الربيع العربي، إلا أنه أصبح ضحية للتعاون العالمي والإقليمي المعارض للديمقراطية. وكلما حقق الشعب السوري نجاحا ضد نظام الأسد، كان النظام ينجو بفضل الدعم المقدم من جهات فاعلة مثل حزب الله وإيران، إضافة إلى ذريعة مكافحة الإرهاب المستخدمة ضد تنظيم داعش كما رأينا في الانتفاضات الأخيرة. جدير بالذكر أن الوجود العسكري الروسي في شرق المتوسط أيضا له أهمية كبيرة بالنسبة لاستمرار النظام.

أما الولايات المتحدة وأوروبا فلم يكونوا على استعداد للإطاحة بنظام بشار الأسد كما فعلوا في ليبيا، واستخدموا أسلوب المماطلة. حتى أنهم حاولوا إنشاء دولة إرهابية من خلال حزب العمال الكردستاني في شمال سوريا، تحت ذريعة مكافحة تنظيم داعش الإرهابي. ويسيطر حزب العمال الكردستاني اليوم على الموارد النفطية والأراضي الخصبة من خلال وجوده في مناطق شرق الفرات في سوريا. وبفضل ذلك، تهدف الولايات المتحدة إلى محاصرة تركيا من الجنوب والسيطرة على منطقة تقاطع سوريا وتركيا والعراق. ولو أخذنا بعين

الاعتبار موقف تركيا تجاه استفتاء الاستقلال الذي نظمه مسعود بارزاني في شمال العراق في عام 2017، سنرى أن الجهات الفاعلة العالمية مثل الولايات المتحدة تدعم تشكيل حزام كردي بين تركيا والعالم العربي. إلّا أنها لم تنجح في تنفيذ هذه المخططات بسبب المعارضة الشديدة التي أظهرتها الجهات الفاعلة الإقليمية لاسيما تركيا. يشار إلى أن نظام الأسد الذي لا يستطيع حاليا السيطرة على معظم أنحاء البلاد، يرغب في حماية مقعده في السلطة بأي ثمن. وجدير بالذكر أيضا أن إيران الداعمة لهذا النظام ترغب في استمرار حالة الحرب لأنها لا تملك القوة والموارد اللازمة للمساهمة في إعادة إعمار البلاد في حال انتهاء الحرب. من ناحية أخرى، يمكن القول إن إيران مستمرة بمساعيها لنشر المذهب الشيعي في سوريا بصبغته الإيرانية الممزوجة مع عقيدة ولاية الفقيه، مستغلة مناخ الصراعات الحالي. أما بالنسبة لروسيا، فإن موسكو تريد الحفاظ على وجودها في المياه الدافئة من خلال قاعدتها العسكرية في طرطوس. وفي الوقت الذي ترغب فيه روسيا في أن يكون لها أرضية صلبة في منطقة الشرق الأوسط الحرجة، كانت سوريا واحدة من الدول النادرة التي دعمت روسيا بشكل كامل في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجبهة الدبلوماسية للحرب الأوكرانية.

أما الولايات المتحدة فهي تحافظ على وجودها العسكري الكبير في منطقة شرق الفرات بذريعة مكافحة تنظيم داعش وتقيم قواعد سرية في هذا البلد. إن أنشطة الولايات المتحدة في شمال العراق وسوريا، وسيطرتها على منطقة تقاطع الدول الثلاث، ومحاولتها إنشاء دولة وكيلة في المنطقة، يثير قلق تركيا بشكل كبير، وتسعى تركيا لمقاومة هذا المشروع وتحاول إحباطه بتحركات مضادة. أما أوروبا فهي تدعم المسيحيين في لبنان وسوريا، وتسعى لمنع التهديدات الإرهابية والهجرة غير المنظمة من هنا. وفي الوقت الذي لا تعارض فيه دوائر الأعمال المهمة في أوروبا قدوم القوى العاملة من سوريا في الظروف العادية، فإن كبار السياسيين يشعرون بالقلق أيضا بشأن تصاعد اليمين المتطرف الذي يستخدم مسألة تهديد المهاجرين في أوروبا. وتنفذ إسرائيل عمليات دقيقة في سوريا، في محاولة منها لمنع إيران ووكلائها من الاقتراب أكثر من اللازم من حدودها وتشكيل تهديد لها في المستقبل. إلّا أن إسرائيل في الوقت نفسه تدعم بشكل

غير مباشر الأنظمة الدكتاتورية مثل الأسد، خوفا من وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في سوريا ودول أخرى عن طريق الانتخابات.

على الرغم من أن معظم الدول العربية تعارض سوريا لأنها موالية لإيران، إلا أنها تفضل نظام الأسد على المطالبة بالديمقراطية. ويمكن قراءة إعادة التطبيع مع نظام الأسد بعد فشل المرحلة الديمقراطية، في هذا السياق. حيث لم تكن اعتراضاتهم السابقة على دكتاتورية الأسد، بل على موالاته وتأييده لإيران. جدير بالذكر أن الدول العربية مثل لبنان وعُمان والعراق ومصر والإمارات العربية المتحدة ليست معارضة لإيران في الحقيقة، حتى أن اعتراضاتها على نظام الأسد تضاءلت في الآونة الأخيرة، وتم قبول عودة النظام السوري إلى عضوية جامعة الدول العربية. ويمكن القول إن عملية التطبيع ضد الأسد قد تتسارع بعد التطبيع الإيراني السعودي. وتهدف تركيا أيضا إلى حماية حدودها التي يبلغ طولها 900 كيلومتر مع سوريا من الهجمات الإرهابية والهجرة الجماعية, حيث تعارض الحصار الذي تفرضه دولة الإرهاب التي يسعى حزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي المدعومة من الولايات المتحدة والميليشيات المدعومة من إيران. كما تهدف تركيا إلى إيجاد حل سياسي لإجلاء السنة من سوريا وإنهاء مساعي تغيير الديمغرافية السكانية, وتحقيق الاستقرار في البلاد والسماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم بأمان. حيث تدفق اللاجئون السوريون الفارون من الحرب الأهلية بشكل مكثف إلى تركيا، مثل الأردن ولبنان. وتتكون معظم مجموعات اللاجئين السوريين الذي يزيد عددهم عن 3 ملايين من السنة، وقد هاجر جزء كبير منهم إلى الدول الأوروبية والغربية.

أدى دعم تركيا للمطالب الديمقراطية للشعب السوري وفتح أبوابها أمام الأبرياء الفارين من هجمات الأسد وإيران وروسيا إلى خلق تعاطف حقيقي مع تركيا بين السوريين والشعوب العربية. كما قاتل الجيش السوري (الوطني) الحر المشكّل من سوريين، على الخطوط الأمامية إلى جانب تركيا ضد تنظيمي حزب العمال الكردستاني وداعش الإرهابيين. من ناحية أخرى، في الوقت الذي تحاول فيه تركيا تهيئة البنية التحتية والظروف الاقتصادية في شمال سوريا لتأمين العودة الآمنة والطوعية للاجئين، يحاول حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش إفشال هذه الجهود بأعمال إرهابية. لقد أصبح السوريون أشخاصا مؤهلين خلال 10 سنوات من خلال تعلمهم اللغة التركية واكتسابهم مهارات مختلفة، وبالتالي وصلوا إلى مواقع تساهم في الحياة الاقتصادية.

وفي النتيجة، بدأ السوريون يتمسكون بالسوق من خلال العمل ولو في قطاعات صعبة، ودخلوا في عملية الاندماج بشكل لا يجعلهم محتاجين للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب السوريون في تركيا دورا كبيرا في التجارة وقطاع السياحة مع العالم العربي. لقد أصبح الشتات السوري والعربي الذي انتشر في جميع أنحاء العالم، لوبي يدعم مواقف تركيا في الخارج بشكل كبير. حيث تجلت الفائدة من ذلك في جذب الاهتمام الدولي للزلزال الأخير الذي ضرب تركيا وسوريا وجمع مبالغ كبيرة من المساعدات، لاسيما في الدول العربية. لكن في الوقت نفسه، كانت هناك موجة من العداء للأجانب والعرب أثناء الانتخابات وبعدها، تم ممارستها تجاه السوريين في تركيا. وتؤدي عملية إرسال السوريين الذين يعيشون حياتهم بشكل اعتيادي إلى شمال سوريا بعد الانتخابات إلى خطر تفكك الأسر وتتسبب في العديد من الأضرار لهم. إن احتمالية إلقاء اللوم فيما يتعلق بالسلبيات التي حدثت أثناء مرحلة الانتخابات على السوريين بدلا من مكافحة العنصرية، يمكن أن يضر بشكل كبير بالسمعة التي اكتسبتها تركيا في العالمين العربي والإسلامي خلال الانتخابات الأخيرة. ويمكن القول إن بعض الجهات التي لا تريد أن يكون لتركيا تأثير في الشرق الأوسط، تواصل استخدام هذه التطورات ضد تركيا. ويجب عدم التهاون وفقدان المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال تقديم تضحيات عظيمة منذ بداية الحرب الأهلية السورية وفقدان نفوذنا الاقتصادي والدبلوماسي المتزايد في الشرق الأوسط والذي ساهم فيه السوريون أيضا، وذلك فقط بسبب النقاشات والأحداث الأخيرة. وقد يؤدي خسارة تركيا للسوريين إلى تأثر نفوذ تركيا وصورتها في العالم العربي بشكل سلبي. ■

---

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.

# السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا: مسارات متوازية

غولر كالاي

عندما تتم مقارنة الصناعات الدفاعية التركية والسياسة الخارجية التركية على شكل فترات زمنية، يتبين أن هناك توازيا مباشرا بين الاثنين. حيث نرى أن نهجا أكثر تصميما واستباقية في السياسة الخارجية التركية تم تنفيذه خلال الفترات التي تطورت فيها الصناعات الدفاعية وتم التركيز فيها على الإنتاج الوطني للأسلحة والمعدات والذخائر.

لا شك أن مكانة أي دولة بين الدول الأخرى في العلاقات الدولية، ترتبط ارتباطا مباشرا بصناعاتها الدفاعية وقوتها العسكرية. وكلما كان نظام الدفاع البيولوجي (الجهاز المناعي) للكائن الحي أقوى، كلما كانت مقاومته للعوامل الخارجية السلبية أقوى. إن قدرة الدول على الوجود وامتلاك إمكانيات الدفاع عن نفسها ضد التهديدات المحتملة هو عامل حيوي للغاية، شأنه تماما شأن

المقاومة القوية للكائن الحي. وفي هذا السياق، من الواضح أن الصناعات الدفاعية لأي دولة هي قبل كل شيء، عامل استراتيجي مهم يحدد علاقاتها مع الدول الأخرى. لقد أصبحت القدرة العسكرية لأي دولة شرطا ضروريا لكي تصبح قوة عظمى. وعلى حد تعبير الخبير الاستراتيجي الأميركي زبيغنيو بريجنسكي، فإن أي دولة لا تستطيع أن تبرز بقدراتها العسكرية لم تتمكن من الارتقاء إلى مستوى أعلى في التسلسل الهرمي للقوى الدولية. ولهذا السبب، يجب على الدولة التي ترغب أن يكون لها مكانة قوية على الساحة الدولية أن تنشئ وتطور بإمكاناتها الخاصة صناعاتها الدفاعية التي ينبغي النظر إليها ككل، باقتصادها وبحثها العلمي واستقرارها السياسي واستراتيجياتها العسكرية.

لا يمكن لتركيا باعتبارها لاعبا دوليا مهما في منطقتها، أن تبتعد عن التطورات الساخنة الجارية في محيطها المباشر. ولو أخذنا بعين الاعتبار الصراع الدولي في شمال تركيا والصراع الأهلي في الشرق الأوسط (السودان) والتهديدات المحتملة للخليج العربي والتطورات الساخنة في القوقاز والبلقان، فيمكننا أن نرى مدى خطورة المرحلة التي تمر بها تركيا. وفي هذا الصدد، فإن تركيا تحتاج إلى تطوير سياسة خارجية استباقية على المستويين العالمي والإقليمي، ولذلك، فإن زيادة قوتها الدفاعية ضد المخاطر المحتملة وتطوير الصناعات الدفاعات الوطنية للحفاظ على مكانتها كدولة يمكن التعاون معها في إيجاد الحلول للنزاعات ومساعي الأمن من أجل الاستقرار الإقليمي، هي من بين أولويات القضايا بالنسبة لصناع القرار في البلاد. وفي هذا الصدد، أظهر المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (IDEF 2023) الذي تم تنظيمه في إسطنبول في الفترة 25-28 يوليو/ تموز 2023، أن تركيا ناجحة جدا في هذا السياق.

وقال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، في كلمة ألقاها خلال المعرض الذي أقيم للمرة السادسة عشرة، أن هذا المعرض يعد إنجازا مهما بالنسبة لتركيا. وأوضح أن المعرض شهد عقد 5 آلاف اجتماع عمل بين الشركات المشاركة والوفود الأجنبية وماركات التوريد التركية, كما تم توقيع 120 بروتوكولا وعقد تعاون ترويجي.

وعندما نقارن السياسة الخارجية التركية بحسب الفترات الزمنية، مع الأخذ في الاعتبار تطور الصناعات الدفاعية في أي بلد ومدى كفاية قدرتها العسكرية الاستراتيجية التي توجه سياستها الخارجية، يمكننا أن نرى بشكل واضح الارتباط الاستراتيجي بين الصناعات الدفاعية والسياسة الخارجية.

لقد تم وضع أسس الصناعات الدفاعية التركية بشكل فعلي في الفترات الأخيرة للإمبراطورية العثمانية، حيث تعتبر تركيا وريثة هذه الإمبراطورية، كما أولت تركيا التي أصبحت دولة قومية بعد العهد العثماني، أهمية كبيرة للتطور العسكري التقني منذ السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية، وتم إنشاء مؤسسات/ منظمات مهمة لها علاقة بالصناعات الدفاعية. واستمرت هذه المرحلة حتى سنوات الخمسينيات، كما استمرت بشكل مستقر حتى بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد قبول عضوية تركيا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عقب الحرب العالمية الثانية، بدأت الصناعات الدفاعية التركية في التحوّل بسرعة إلى الاعتماد على الخارج. وفي هذه الفترة التي كانت فيها المساعدات الأمريكية كافية إلى حد كبير، تم إغلاق منشآت الصناعات الدفاعية الوطنية بشكل شبه كامل، أو تم تخفيض قدراتها إلى الحد الأدنى. هذه التبعية الأجنبية التي بدأت في الخمسينيات استمرت حتى عام 1974. حيث كان عام 1974 أيضا هو العام الذي حدثت فيه تحولات مهمة في السياسة الخارجية التركية. جدير بالذكر أن عملية السلام في قبرص تم تنفيذها في ذلك العام، على الرغم من كل محاولات العرقلة التي بذلتها الولايات المتحدة ومعارضة حلف الناتو.

ولو أردنا تناول الصناعات الدفاعية التركية على شكل فترات زمنية، فإن الفترة الأولى هي المرحلة ما بين عامي 1923-1950. وهذه الفترة المحصورة بين تلك العامين هي سنوات التأسيس والتطور في السياسة الخارجية التركية, وتشكيل رأس المال الوطني, وسنوات التأميم في مجالات الإنتاج العسكري والدفاع إلى جانب مؤسسات الدولة الوطنية القوية. أما الفترة بين عامي 1950-1974 والتي يمكن أن نطلق عليها الفترة الثانية، فقد كان هناك نظام دولي منقسم إلى قطبين ملتفين حول قوتين عظميين (الاتحاد السوفييتي - الولايات المتحدة الأمريكية)، وكانت على تركيا باعتبارها عضوا في حلف شمال الأطلسي، أن تقف إلى جانب الولايات المتحدة في هذا النظام. ويمكن وصف تركيا في هذه السنوات بتركيا المشتعلة بالرغبة في أن تصبح أمريكا مصغرة وخطوات السياسة الخارجية المتخذة في هذا الاتجاه.

ولكن مع عملية السلام في قبرص عام 1974, كان هناك منعطف كبير في السياسة الخارجية التركية, وبالتوازي مع ذلك, بدأ التوجه نحو التأميم يظهر مرة أخرى في الاستراتيجية العسكرية والصناعات الدفاعية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1985, بدأت خطوات إعادة تطوير الصناعات الوطنية فيما يمكن أن نعتبرها الفترة الثالثة. كما أن حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة على تركيا بسبب عملية السلام في قبرص عام 1974 فرض الحاجة إلى الصناعات

الدفاعية الوطنية في تلك الفترة. وبعد عام 1985 وحتى عام 1998 تم اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لوضع الأنظمة القانونية وإضفاء الطابع المؤسسي على تطوير الصناعات الدفاعية الوطنية. وفي تلك الفترة التي يمكن أن نطلق عليها الفترة الرابعة, تم تأسيس منسقية الصناعات الدفاعية وتشجيع الاستثمارات الرامية إلى التكامل في التقنيات المتقدمة في الصناعات الدفاعية. وقد تركزت أنشطة البحث والتطوير في هذا المجال وكان هناك تعاون مع شركات التكنولوجيا المحلية والأجنبية. وفي عام 1987 تم دمج وقفي تعزيز القوات البرية والبحرية والجوية وأطلق عليها اسم مؤسسة تعزيز القوات المسلحة التركية، وكانت هذه المؤسسة رائدة في إنشاء الشركات التابعة المهمة للصناعات الدفاعية مثل أسلسان وهافيلسان وتوساش.

تم إحراز تقدم مهم للغاية في مجال الصناعات الدفاعية التركية منذ عام 1998. وتم التركيز على دمج الاستراتيجية العسكرية والصناعات الدفاعية مع التقنيات المتقدمة, لاسيما بعد محاولة الانقلاب التي جرت عام 2016. ووصلت الصناعات الدفاعية التركية في الوقت الحاضر إلى وضع يمكّنها من التصدير. ولو عدنا إلى التوازي بين السياسة الخارجية والقوة العسكرية, فإن عام 2016 يمثل نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية للبلاد في هذا الصدد. ومن خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها تركيا في السنوات الأخيرة، تحولت السياسة الخارجية التركية من سياسة خارجية متبادلة تابعة، إلى لاعب دولي قادر بنفسه على إدارة اللعبة في منطقته. وفي الوقت الذي يسير فيه العالم بسرعة نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، بدأت النزعات الإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية في الظهور وأخذ مكانها على الساحة. من ناحية أخرى، فإن تزايد المخاطر في المناطق الاستراتيجية، يؤدي أيضا إلى ظهور المخاوف الأمنية.

ولو تناولنا الخليج العربي من هذه الزاوية، سنرى أن فراغ السلطة في الشرق الأوسط الناشئ من تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، يزيد من المخاطر المحتملة. وفي هذه المرحلة، يمكن لتركيا أن تبرز كجهة فاعلة توفر الأمن في منطقة الخليج. وفي مقال للرئيس أردوغان نشرته صحيفة الخليج الإماراتية، قال: "نحن لا نرى أمن واستقرار جميع الدول الشقيقة في منطقة الخليج بمعزل عن أمننا واستقرارنا".

هناك سبب آخر دفع للتغيير في استراتيجية السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة، وهو الأزمة السورية. حيث أن من الواضح أن دعم التحالف الغربي لقوات وحدات حماية الشعب في شمال سوريا وتدخل روسيا في الأزمة السورية، قد أجبرا أنقرة على انتهاج سياسة خارجية استباقية. إن امتلاك مستوى جيد للغاية من القوة العسكرية يمنح تركيا إمكانية التدخل العسكري في مناطق النزاعات وضد عناصر الصراع في محيطها المباشر عند الضرورة، وفي الحقيقة هذا الأمر أيضا يسمح لتركيا بحرية التحرك والمناورة في سياستها الخارجية. وفي الواقع، بدأت تركيا تدريجيا في تحقيق نجاحات دبلوماسية مهمة في الخليج العربي والقرن الإفريقي وبلاد الشام وجنوب القوقاز، ولاسيما في شرق البحر الأبيض المتوسط. كما أن النجاحات التي حققتها تركيا في مجال الصناعات الدفاعية خلال السنوات الأخيرة، ساهمت في وصول وارداتها في هذا المجال إلى الحد الأدنى ويمكن أن نقول قد توقفت تقريبا. وعندما نقارن فترة الأربع سنوات بين عامي 2011-2015 وفترة الأربع سنوات بين عامي 2016-2020, سنجد انخفاضا بنسبة 81% في معدل الاستيراد من الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، فإن أوكرانيا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تأتي على رأس الدول التي تصدر إليها تركيا صناعاتها الدفاعية.

عندما تتم مقارنة الصناعات الدفاعية التركية والسياسة الخارجية التركية على شكل فترات زمنية، يتبين أن هناك توازيا مباشرا بين الاثنين. حيث نرى أن نهجا أكثر تصميما واستباقية في السياسة الخارجية التركية تم تنفيذه خلال الفترات التي تطورت فيها الصناعات الدفاعية وتم التركيز فيها على الإنتاج الوطني للأسلحة والمعدات والذخائر. أما الفترات التي كانت فيها الصناعات الدفاعية معتمدة على الخارج وتوقف فيها الإنتاج الوطني وأنشطة البحث والتطوير، فقد انتهجت تركيا سياسة خارجية متبادلة معتمدة على الغير. ■

---

غولر كالاي: باحثة وأكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية في روسيا، تتركز اهتماماتها البحثية على إدارة الصراعات والنزاعات العرقية-السياسية، تعمل حالياً نائب مدير مركز تطبيقات وبحوث علم النفس السياسي في جامعة اسكودار في اسطنبول.

# بُعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية

حسنى تاش يتيم

تهدف أنقرة من خلال اتفاقيات التعاون في المجالات الدفاعية مع دول الخليج العربي، إلى توسيع الرؤية الإقليمية للصناعات الدفاعية التركية التي تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، من جهة، ومن جهة أخرى، تنفيذ مبادرات فعالة ومؤسسية للغاية للمساهمة في أمن الخليج عبر تعميق مجالات التعاون الأمني في علاقاتها مع هذه المنطقة.

تشهد العلاقات الثنائية بين تركيا ودول الخليج ديناميّة خلال السنوات الأخيرة. وكان هناك تصريحات قبل انتخابات مايو/ أيار، بأن أنقرة ستبدأ حقبة جديدة

من التعاون المرتكز على الاقتصاد في العلاقات مع منطقة الخليج، وتماشيا مع هذه التصريحات، أجرى الرئيس رجب طيب أردوغان زيارة إلى الخليج لها أهمية كبيرة في هذا المجال في الفترة 17-19 يوليو/تموز 2023، حيث شملت الزيارة المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. وفي إطار هذه الزيارة، عقد الرئيس أردوغان اجتماعات مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وشارك في منتديات الأعمال التي نظمتها هذه الدول الثلاث.

حملت هذه الجولة الخليجية أهمية كبيرة ذات أولوية اقتصادية، حيث رافق السيد الرئيس عدد كبير من الوزراء ووفد ضخم ضم نحو 200 من رجال الأعمال, وتناولت الاجتماعات التي عقدت على هامش الزيارة، موضوعات التجارة والطاقة والاستثمارات المشتركة المتبادلة والاقتصاد وتم توقيع عدد من الاتفاقيات في هذا الصدد. وبحسب التحليلات في هذا الاتجاه، فإن الزيارة كانت تهدف إلى إصلاح الحالة السلبية التي كانت عليها الأوضاع الاقتصادية في الآونة الأخيرة. لكن، وكما أشارت العديد من المصادر والتحليلات الإعلامية المحلية والدولية، فإن قضايا الدفاع والأمن كانت من بين المسائل المهمة الأخرى على جدول أعمال الزيارة. ومن المهم في هذا الصدد أن تسفر المفاوضات التي أجرتها الأطراف حول هذه القضية عن توقيع اتفاقيات ثنائية، لاسيما فيما يتعلق بالدفاع. لذلك يجب تناول وتحليل هذا التطور الذي يوضح القوة العسكرية والدفاعية المتزايدة لتركيا في السنوات الأخيرة، والأهم من ذلك، المركبات الجوية بدون طيار التي تحظى بشعبية كبيرة في البلاد والتي تستخدمها أكثر من 30 دولة، حيث توسع هذا التطور ليصل إلى منطقة الخليج أيضا.

## التعاون بين تركيا والسعودية في مجال الدفاع

المحطة الأولى لجولة الرئيس أردوغان في منطقة الخليج كانت المملكة العربية السعودية. وأسفرت المحادثات بين الرئيس أردوغان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن

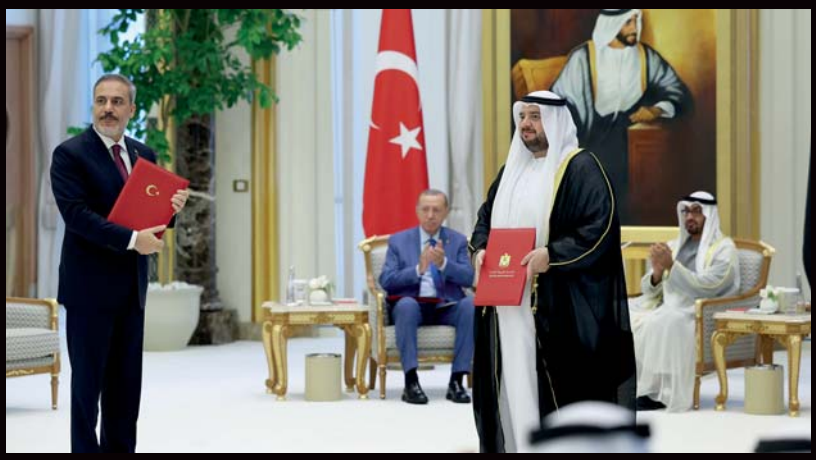

سلمان عن توقيع خمس اتفاقيات مختلفة في مجالات الاستثمار والدفاع والصناعة والطاقة والاتصالات. وكانت اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة الدفاع السعودية وشركة بايكار التركية في مجال الدفاع تحمل أهمية كبيرة، لأنها تظهر أن علاقات أنقرة الثنائية مع دول الخليج تحقق تقدما في مجال الأمن أيضا، وليس فقط في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والاستثمار.

تهدف اتفاقية الطائرات بدون طيار التي توصف بأنها أكبر اتفاقية لتصدير صناعات الدفاع والطيران في تاريخ تركيا، إلى تحسين الجانب الأمني للعلاقات الثنائية بين أنقرة والرياض. وعلى الرغم من أن محتوى الاتفاقية مع مجموعة بايكار لم يتم الكشف عنها بشكل واضح بعد، إلّا أنه تقرر إرسال ما يقرب من 30 مركبة جوية هجومية بدون طيار من طراز (TIHA) وعدد كبير من مركبات الدفاع الجوي المسلحة بدون طيار (SIHA) إلى قيادتي القوات الجوية والبحرية للمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تخطط الحكومة السعودية لشراء أسلحة أخرى من الشركات التركية، لاسيما العربات المدرعة والصواريخ. وبالإضافة إلى هذه المعدات العسكرية، أعلن الطرفان أيضا أنهما سينفذان إنتاجا مشتركا في مدينة جدة السعودية. وعلاوة على ذلك، أعلنت شركة بايكار أنها ستوفر التدريب والخدمات اللوجستية والمساعدة الفنية للسعودية.

تظهر هذه الاتفاقية العسكرية أن تركيا التي تبيع طائرات بدون طيار (IHA) إلى مناطق كثيرة من العالم، وسعت أيضا هذه الشبكة ووصلت إلى الخليج والسعودية التي تعتبر أحد اللاعبين المؤثرين في المنطقة. ومن المتوقع أن تؤدي الاتفاقية التي تعد بالغة الأهمية في هذا الصدد، إلى تسريع عملية تطبيع العلاقات مع السعودية. ولو أخذنا بعين الاعتبار الأزمات الأخيرة في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، سيتضح لنا أهمية هذه الاتفاقية بشكل أكبر. حيث توفر المعدات العسكرية التي تم الاتفاق عليها في هذا الإطار إمدادات أمنية بديلة مهمة للسعودية غير القادرة على تلبية متطلباتها واحتياجاتها الأمنية والدفاعية من الولايات المتحدة بسبب التوترات الأخيرة في العلاقات الأمريكية السعودية. وتؤكد التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في حكومة المملكة العربية السعودية حول هذا الموضوع، أن الاتفاقية لا تهدف فقط إلى تعزيز التجارة في الصناعات الدفاعية فحسب، بل تهدف أيضا إلى تعزيز الجانب الأمني للعلاقات الثنائية. حيث تهدف أنقرة من خلال اتفاقيات التعاون في المجالات الدفاعية مع دول الخليج العربي، إلى توسيع الرؤية الإقليمية للصناعات الدفاعية التركية التي تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، من جهة، ومن جهة أخرى، تنفيذ مبادرات فعالة ومؤسسية للغاية للمساهمة في أمن الخليج عبر تعميق مجالات التعاون الأمني في علاقاتها مع هذه المنطقة.

## العلاقات الأمنية المتطورة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة

تناولت الزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة التي كانت المحطة الأخيرة في الجولة الخليجية، بشكل رئيسي الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 50.7 مليار دولار. ويتم التأكيد على أن هذا الرقم الذي يوصف بأنه كبير جدا, سيقدم دعما كبيرا للاقتصاد التركي. ورغم عدم الكشف عن معلومات واضحة حول الإسهامات التي ستقدمها الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين في المجال الأمني, فيما يتعلق بهذا الرقم, إلا أن الخبراء يشيرون إلى أن حصة المجال الدفاعي في هذا الأمر مهمة. جدير بالذكر أن العلاقات الثنائية بين الإمارات وتركيا دخلت مرحلة تطبيع منذ عامين تقريبا, بعد فترة طويلة من التوتر, ونتيجة لذلك, بدأ الجانبان في القيام بتعاون مكثف في

مجال الصناعات الدفاعية. ولتحقيق هذا الغرض، يجري مسؤولو البلدين زيارات واجتماعات متبادلة في المجالات ذات الصلة. ونتيجة لهذه الجهود الرامية إلى زيادة التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين البلدين، بدأت أبو ظبي الإجراءات اللازمة لشراء 120 طائرة بدون طيار من نوع بيرقدار (Bayraktar TB2) بقيمة 5 مليارات دولار تقريبا في الأشهر الأخيرة من عام2022, واستلمت 20 طائرة مقاتلة بدون طيار في نوفمبر/ تشرين ثان. وفي هذا الإطار أيضا، أجرى الرئيس أردوغان زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير/ شباط، وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع خطاب نوايا للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين البلدين.

وتعد زيارة الإمارات الأخيرة تطورا مهما آخرا اتخذ فيها الطرفان خطوات مهمة في نطاق المفاوضات فيما يتعلق بالصناعات الدفاعية. وتم توقيع اتفاقيات دفاعية مختلفة بين أنقرة وأبو ظبي خلال الزيارة. وبهذه الاتفاقيات، أكدت أنقرة أنها ستسلم الإمارات معدات دفاعية مختلفة، لاسيما المركبات الجوية بدون طيار. وفي تصريحاتهما بعد الزيارة، أشار الطرفان إلى أن اتفاقيات الدفاع بين البلدين يمكن أن تتجاوز تجارة الصناعات الدفاعية من خلال توسعها إلى قضايا أخرى في المستقبل، مثل البرامج المشتركة والتدريب والتطوير. وفي هذا الصدد، تم التأكيد أيضا على إمكانية تطوير مراكز أبحاث الصناعات الدفاعية في كلا البلدين من خلال التعاون المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشاركة مكثفة من تركيا في معرضي آيدكس (IDEX) ونافدكس (NAVDEX) للصناعات الدفاعية اللذين أقيما في أبو ظبي خلال الزيارة، وأولت الشركات التركية للصناعات الدفاعية اهتماما وثيقا بهذين المعرضين.

## تركيا وقطر : تعاون إستراتيجي

كانت المحطة الثانية لجولة الرئيس أردوغان في الخليج هي قطر، حيث وصلت العلاقات إلى مستويات استراتيجية في السنوات الأخيرة. وخلال اللقاءات التي عقدها ممثلو أنقرة والدوحة الذين اجتمعوا في قطر ضمن نطاق الزيارة، برزت إلى الواجهة مواضيع الاقتصاد والتجارة، كما كان هناك تطورات مهمة في المجال الأمني. وفي البيان المشترك الذي تم إعلانه بمناسبة الذكرى الخمسين للعلاقات الثنائية والاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها خلال الزيارة، قرر المسؤولون القطريون والأتراك تعميق تعاونهم الحالي في مجال الدفاع إضافة إلى مجالات أخرى مثل الطاقة والنقل والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والغذاء والسياحة والتكنولوجيا المتقدمة. وتم التأكيد بشكل خاص على أهمية الطائرات المقاتلة بدون طيار وتكنولوجيا الصواريخ التركية في أمن قطر وصناعاتها الدفاعية.

وفي النتيجة، برزت مسألة الصناعات الدفاعية إضافة إلى المجالات الأخرى، خلال الجولة الخليجية الأخيرة. حيث أصبحت تركيا التي قطعت شوطا طويلا في الإنتاج المحلي للمعدات الأمنية في السنوات الأخيرة، دولة مصدرة إلى مناطق كثيرة في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في قطاع الدفاع. وتكشف الزيارة الأخيرة للخليج أن تركيا تعمل على التوسع في هذا المجال تجاه منطقة الخليج أيضا. حيث أن الحرب الأوكرانية والأزمات الحادة لدول الخليج مع الولايات المتحدة، جعلت من تركيا لاعبا بديلا مهما للغاية لهذه الدول من حيث توفير احتياجاتها الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توقيت هذه الزيارة مع وجود تقدم في العلاقات بين تركيا والغرب، يشير إلى أن تركيا ستحافظ على أهمية منطقة الخليج في سياستها الخارجية حتى عندما تتقدم العلاقات التركية مع الغرب. ■

حسنى تاش يتيم: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سقاريا.

# الصناعات العسكرية التركية: قصص النجاح وسبل الاستدامة

لا شك أن تطور قطاع الصناعة العسكرية في تركيا يمثل قصة نجاح عظيمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. ولكن هنالك تدابير يجب اتخاذها، وتطويرات يتعين القيام بها من أجل أن يحقق هذا القطاع نموا مستداما، ولا يصبح مجالا دفاعيا وطنيا فحسب، بل أيضا يتحول إلى أداة فعالة للسياسة الخارجية، ويلعب دورا رائدا في التنمية الاقتصادية والصناعية للبلاد من خلال الانخراط في القطاعات الأخرى للاقتصاد التركي.

أردا مولود أوغلو

كان للنسخة السادسة عشرة من المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (IDEF 2023) التي تم تنظيمه في إسطنبول في الفترة 25-28 يوليو/ تموز، دورا فعالا في تعريف العالم بالوضع الراهن للصناعات الدفاعية التركية وكفاءاتها وقدراتها على نطاق واسع. حيث زار المعرض أكثر من 100 ألف شخص بينهم 15% أجانب هم 741 ممثلا عن 189 وفدا، كما شارك في المعرض 1461 شركة، بواقع 689 محلية و772 أجنبية. ومن هذا المنطلق، كان المعرض مؤشرا على مدى توسع مجال التأثير الدولي لقطاع الدفاع والطيران التركي.

إن التقدم الذي أحرزته تركيا في مجال الدفاع والطيران في السنوات الأخيرة لم يكن له تأثير على المستوى العسكري فحسب، بل أيضا على المستويين التكنولوجي والسياسي. وأحدث مثال على ذلك، هو النجاح الذي تحقق في استخدام وتصدير الطائرات بدون طيار. من ناحية أخرى، هناك ظهور مجموعة واسعة من المنتجات الفريدة في مجالات المركبات البرية والبحرية والذخائر

الموجهة وأنظمة الحرب الإلكترونية، وقد تم تكييفها لتلبية احتياجات المستخدمين في سوق التصدير، وبدأت تنافس الجهات الفاعلة الرائدة في السوق العالمية.

لا شك أن تطور قطاع الصناعة العسكرية في تركيا يمثل قصة نجاح عظيمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. ولكن هنالك تدابير يجب اتخاذها، وتطويرات يتعين القيام بها من أجل أن يحقق هذا القطاع نموا مستداما، ولا يصبح مجالا دفاعيا وطنيا فحسب، بل أيضا يتحول إلى أداة فعالة للسياسة الخارجية، ويلعب دورا رائدا في التنمية الاقتصادية والصناعية للبلاد من خلال الانخراط في القطاعات الأخرى للاقتصاد التركي.

## تطور قطاع الصناعات العسكرية في تركيا

قامت تركيا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين باستثمارات ضخمة بتفانٍ كبير من أجل إنشاء مجال صناعاتها الدفاعية الوطنية. وفي هذه المرحلة، تم تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام، لاسيما في السنوات العشرين الأخيرة، وتم تنفيذ العديد من المشاريع بتسارع متزايد. كما أن البنية التحتية لصناعة الدفاع المحلية التي كانت تقتصر في البداية على التجميع المحلي للتصاميم الأجنبية، تطورت كثيرا من خلال الاستثمارات والمشاريع، ووصلت إلى إمكانية إنتاج تصميمات فريدة وتنفيذ مشاريع منصات معقدة. وأصبحت الصناعات الدفاعية التركية اليوم في وضع يسمح لها بإنتاج وتسليم منتجات تحتوي على تكنولوجيا متقدمة ويمكن وصفها بأنها "نظام من النظام"، مثل المركبات الجوية بدون طيار، والسفن القتالية، والمروحيات الهجومية، وأنظمة القيادة والتحكم.

كانت النتيجة المباشرة لهذا التطور هي الزيادة السريعة في إجمالي معدل

التداول في القطاع وعدد الموظفين العاملين. كما كان لها انعكاسات أخرى على الصادرات. ولا تحمل الصادرات أهمية كبيرة لتوفير قيمة مضافة لاقتصاد البلاد فحسب، بل أيضا هي مهمة للغاية للتطوير المستمر لقطاع الدفاع والطيران.

يحتاج قطاع الدفاع والطيران إلى استمرارية النمو أفقيا وعموديا من أجل الوصول إلى الكفاءة اللازمة لإنتاج حلول محلية وفريدة، لاسيما التكنولوجيا والعناصر الأخرى التي تحمل أهمية قصوى. بعبارة أخرى، يحتاج القطاع إلى زيادة وتنويع عدد وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الرئيسية المنفذة للمشاريع واسعة النطاق التي يمكنها إنتاج كل من المنصات المعقدة، والأنظمة الفرعية والمكونات والتكنولوجيا التي تشكل هذه المنصات، بوسائل وقدرات محلية. ولكن في بلد مثل تركيا التي تهدف إلى الاستقلال الكامل في الصناعات الدفاعية، لا يمكن تحقيق الاستدامة في التوسع الأفقي والرأسي للقطاع من خلال التطوير والإنتاج للمستخدمين الداخليين أي احتياجات القوات المسلحة التركية وقوات الأمن فقط، بل من الضروري زيادة الصادرات التي من شأنها أن تنافس بقوة في الأسواق العالمية.

يمكن القول إن من الأهمية إلقاء نظرة سريعة على التقدم الذي أحرزه هذا القطاع في السنوات الأخيرة. لأن دراسة تطور القطاع ستعطي فكرة عن المستوى الذي يمكن أن يصل إليه في المستقبل القريب في ضوء التطورات الراهنة.

## نافذة على قطاع الصناعات العسكرية في تركيا

تأسست "رئاسة إدارة تطوير ودعم الصناعات الدفاعية" تحت بنية وزارة الدفاع الوطني في عام 1985, بهدف التخطيط ووضع السياسات والتنفيذ فيما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع الدفاع، وأعيد هيكلة هذه الرئاسة في عام 1989 لتصبح مستشارية الصناعات الدفاعية. وفي عام 2017 تم إلحاقها برئاسة الجمهورية بموجب المرسوم بقانون رقم 696, ومع الانتقال إلى نظام رئاسي أصبح اسمها رئاسة الصناعات الدفاعية بموجب المرسوم بقانون رقم 703 بتاريخ 2018/07/09. وإلى جانب تزويد القوات المسلحة التركية والمؤسسات الأخرى بالاحتياجات اللازمة، فإن المهمة الرئيسية لرئاسة الصناعات الدفاعية، هي إعادة تنظيم وتكامل الصناعة الوطنية وفقا لاحتياجات قطاع الدفاع، وتشجيع الشركات والمبادرات الجديدة وتوجيهها وفقا لذلك، والبحث عن فرص مساهمة رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا، وتوجيه الشركات، والتخطيط لمشاركة الدولة في هذا الموضوع. وفي هذا السياق، تم أيضا تكليف رئاسة الصناعات الدفاعية بمسؤولية تنسيق

مواضيع تصدير منتجات الصناعات الدفاعية والتجارة المقابلة (الأوفست).

وبحسب بيانات رئاسة الصناعات الدفاعية، فإن عدد المشاريع المنجزة في عام 2002 كان يبلغ 66 مشروعا, فيما تجاوز هذا العدد 750 مشروعا بحلول عام 2023. وفي الوقت الذي كانت تبلغ فيه الميزانية الإجمالية للمشاريع 5.5 مليارات دولار في عام 2002, ارتفع هذا المبلغ بنسبة 11 ضعفا خلال 21 عاما ليتجاوز 75 مليار دولار في العام الجاري. كما يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع أكثر من 81 ألف شخص.

ووفقا لبيانات جمعية منتجي صناعة الدفاع والطيران، حققت صناعة الدفاع والطيران التركية حجم مبيعات قدره 12.196 مليار دولار في عام 2022. وذلك بنسبة زيادة بنحو 20% مقارنة بالعام الذي سبقه. كما أن هناك أيضا زيادة منتظمة في الصادرات, باستثناء التقلبات التي شهدتها خلال فترة جائحة كوفيد-19. وتبلغ إيرادات المبيعات خارج البلاد لعام 2022 حوالي 4.4 مليار دولار. وعند مقارنة حجم التداول في القطاع مع حجم الصادرات, سنرى بشكل واضح أن نسبة حجم الصادرات مقارنة مع حجم التداول قد ظلّت تتراوح بين 25-30% حتى العام 2013, لكنها ارتفعت بعد ذلك العام لتصل إلى مستوى يتراوح بين 30-35%.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن التنبؤ باستمرار التوسع في قطاع الصناعات الدفاعية التركية وبالتالي استمرار الزيادة في حجم صادراته، لكن هناك بعض الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها لضمان استدامة هذا النمو وزيادة تسارعه.

والأمر الذي يجب تناوله أولا هو حاجة القطاع إلى موارد بشرية مدربة ومؤهلة. ولو أخذنا بعين الاعتبار حجم وتعقيد المشاريع الجارية والمشاريع المستقبلية، سيبرز لنا ضرورة التوسع السريع في عدد العمالة في هذا القطاع الذي يبلغ حاليا نحو 81 ألف شخص. ويحمل برنامج إعداد باحثين في مجال الصناعات الدفاعية الذي تشرف على تنفيذه رئاسة الصناعات الدفاعية، أهمية كبيرة في هذا السياق.

ويشار إلى أن تركيز صادرات القطاع على المنصات والعناصر ذات القيمة المضافة العالية مثل القيادة والتحكم والبرمجيات، يساهم في زيادة المدخلات الاقتصادية. ولهذا، فإن من الضروري أن يتم التوجه إلى الإنتاج المحلي فيما يتعلق بمكونات مثل المحركات ومجموعات نقل الحركة، والتي تعد الأنظمة الفرعية الأكثر أهمية وتكلفة لمنصات مثل السفن الحربية والطائرات والمركبات الجوية بدون طيار والمروحيات، أو على الأقل الإنتاج المحلي لبعض هذه المكونات. إن إنهاء التبعية للخارج في هذا المجال مهم أيضا من حيث تلبية احتياجات الأمن القومي.

تعد الصناعات الدفاعية بموجب طبيعتها، واحدة من أكثر القطاعات تشابكا مع العلاقات الدولية والسياسة. ولا تعتبر مبيعات واستخدام السلع والخدمات التي هي مخرجات القطاع مسألة تجارية أو فنية فقط، ولكنها أيضا قضايا سياسية وقومية. لذلك، فإن من الأهمية البالغة استخدام صادرات قطاع الدفاع والطيران كأداة للسياسة الخارجية.

وأخيرا، من الضروري التأكيد على نهج سياسات التشجيع على التكنولوجيا والإنتاجية وفرص العمل في قطاع الدفاع والطيران الذي يشمل التكنولوجيا المتقدمة ويتطلب البحث والتطوير عالي التكلفة وفي القطاعات المجاورة مثل السيارات والمعلوماتية والنقل والصحة، والتأكيد على أهمية هذه السياسات التي تزيد من إمكانات المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية في هذه القطاعات. ويمكن للزخم الذي اكتسبته الصناعات الدفاعية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية والاقتصادية في تركيا، أن يلعب أيضا دورا مؤثرا في قطاعات أخرى. ■

أردا مولود أوغلو: باحث من تركيا مختص بالشؤون الدفاعية والأمنية، حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الشرق الأوسط في تركيا، ولديه بكالوريوس في هندسة الطيران من جامعة إسطنبول التقنية.

# السودان وفاعلية المبادرات الإقليمية

خيري عمر

منذ بدء الحرب الأهلية في السودان في 15 أبريل 2023، اتجهت مصر والسعودية والمنظمة الحكومية للتنمية (إيجاد) لبحث ترتيبات وقف الحرب واستئناف مسار السلام. وبجانب مناقشات مجلس الأمن الدولي، ظهرت ثلاث مبادرات، حاول كلٌ منها النظر للصراع من زاوية مختلفة.

على الرغم من تتابع المبادرات الإقليمية والدولية، استمر إطلاق النار بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع للشهر الخامس على التوالي، وجاءت مترافقة مع نشاط دبلوماسي سوداني وحراك بعض القوى المدنية. مما يثير التساؤل حول دور الوساطة الدولية في توفير مظلة للتهدئة، احتواء الحرب ودمج الأحزاب في عملية سياسية. ومن خلال مناقشة مكونات الصراع، يمكن استكشاف فرص وقيود الانتقال للِسلم الديمقراطي، وهنا تبدو أهمية المحتوى السياسي للمبادرات في رسم ملامح واتجاهات التأثير والنفوذ؛ وذلك في إطار ثلاث زوايا؛ تصورات الحل السياسي، تأثير التنافسية بين الدول والمجموعات الإقليمية على دور آليات تسوية الصراع، وتكوين الظهير المدني للعملية السياسية.

## المبادرات كأسس للشرعية

منذ بدء الحرب الأهلية في السودان في 15 أبريل 2023، اتجهت مصر والسعودية والمنظمة الحكومية للتنمية (إيجاد) لبحث ترتيبات وقف الحرب واستئناف مسار السلام. وبجانب مناقشات مجلس الأمن الدولي، ظهرت ثلاث مبادرات، حاول كلٌ منها النظر للصراع من زاوية مختلفة. فقد ركز مسار المبادرة السعودية. الامريكية على الحماية الإنسانية كنقطة غير خلافية، ولم يدخل في تفاصيل وقف الحرب أو الحل السياسي وتركها للمراحل اللاحقة لاستكشاف قدرة طرفي الصراع على الاستجابة لالتزامات القانون الدولي الإنساني، كمرحلة تمهيدية لوقف الحرب. وفي ظل هذه

البداية، اتجه مسار "جدة "، في 12 مايو 2023، لبناء اتصال غير مباشر بين الجيش وقوات الدعم السريع، لكنه حتى الوقت الراهن لم يحرز تقدماً حقيقياً في نطاق احترام القانون الإنساني أو حماية المنشآت المدنية، وظلت اجتماعاته متقطعة لا يمكن البناء عليها.

وعلى مسارٍ موازٍ، قامت "الهيئة الحكومية للتنمية -إيجاد-"، وهي منظمة أفريقية شبه إقليمية، بطرح مسار وساطة، في 10 يوليو 2023, يقوم على ثلاث اتجاهات, يتمثل الأول في الحل الأفريقي, ولهذا الغرض تشكلت اللجنة الرباعية في القمة رقم 14، لتشمل كلاً من كينيا، إثيوبيا، جنوب السودان والصومال. ومن خلال برنامج عملها، يمكن استكشاف أنها بديلة للجنة الرباعية

الدولية (بريطانيا، الولايات المتحدة، الإمارات العربية والسعودية) والتي تفككت فعلياً مع تكوين مسار جدة.

أما الثاني، الإقرار بوجود فراغ في السلطة يقتضي العودة لوضع ما قبل 25 أكتوبر 2021 ليكون تحالف "قوى الحرية والتغيير. المجلس المركزي" الحكومة المدنية. ويظهر الاتجاه الثالث في الطابع التدخلي عبر الطلب من "القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا (EASF) " نشر قواتها لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

وإزاء تباطؤ مسار جدة ومحاولة لجنة الإيجاد تهميش النطاق العربي، رتبت مصر لعقد مؤتمر لدول الجوار في مايو الماضي، قبل انعقاد القمة العربية، غير أنه تم تأجيله لإفساح فرصة الوساطة السعودية. ومع تفاقم تداعيات الحرب، تحركت مصر للدعوة لاجتماع القاهرة، ليكون بمشاركة دول الجوار المباشر للسودان والتي تتقاطع مصالحها الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، تطلعت قمة جوار السودان بالقاهرة، 13 يوليو 2023، لتوسيع المشاركة الإقليمية في وقف الحرب، فبجانب دول الجوار، تجاوزت المبادرة المصرية التقسيم الاستعماري لأفريقيا ما بين شمال وجنوب الصحراء عندما دعت الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. يساعد هذا المدخل على خفض تأثير العوامل الخارجية على الوعي الثقافي واحترام السيادة الوطنية. وبجانب تثبيت مشروعية الحكومة السودانية القائمة، دعت مبادرة دول الجوار لمنع استغلال التدخل الإنساني لإثارة الاضطرابات داخل السودان، ولذلك، ركزت على ضبط الحدود لمنع انتشار الصراع خارج السودان.

وبشكل عام، ومع تجاوز المبادرات الثلاثة للخلاف على مشروعية مجلس السيادة؛ فقد تلاقت على وقف إطلاق النار والبدء بعملية إنسانية تقود لمرحلة انتقالية؛ فعلى خلاف الرباعية الأفريقية دعَّمت قمة القاهرة شرعية حكومة السودان، وفتحت إمكانية تكامل المبادرات، وخصوصاً مع وضوح تمثيل البعدين الإقليمي والقاري وتلاقيهما مع مسار جدة لتعكس المناقشات مساحة مشتركة في تعريف النزاع السوداني.

## فاعلية الآليات

ورغم تتابع المبادرات، لم يحدث تقدم في وقف الحرب أو الاتفاق على مرحلة انتقالية، لكنها تمكنت من خفض عدد الفاعلين الدوليين في الأزمة السودانية. وبينما تستقر المبادرة السعودية. الأمريكية عند محاولات اللقاء بين الطرفين وإلزامهما بتنفيذ الضمانات الإنسانية، تقوم مبادرة "إيجاد" على حصر التدخل تحت مظلة الجوار الأفريقي جنوب الصحراء. فيما تعمل مبادرة القاهرة على تطوير آلية اجتماع وزراء الخارجية وتحييد العوامل الخارجية.

ومقارنةً باستمرار الحرب، تبدو المبادرات أقرب لاحتواء تداعياتها منها للسعي لحلول سريعة. وحتى الآن، لا تتمتع الآليات الإقليمية بالإمكانيات الكافية لصياغة تسوية سياسية أو لفرض مراقبة عسكرية.

وهنا، لا تعمل الآليات الإقليمية أو الدولية بشكلٍ مكافئ لتسارع الحرب؛ فقد اقتصر دورها على التمهيد لوساطات دون بناء آليات مراقبة لوقف إطلاق النار أو رعاية عملية سياسية مستمرة. ويرتبط اهتمام المبادرات بترتيبات الأجل القصير لمنع انتقال عدوى الحرب لدول تعاني من اهتزاز شؤونها الداخلية من خلال التركيز على حماية الحدود.

وفي تزامن مع التحضير لقمة القاهرة، أعلنت قوات "إيساف" عدم وجود خطط لنشر قواتها لرفض السودان ذلك. قد يرجع القرار إما لغياب الغطاء السياسي من "إيجاد" والاتحاد الأفريقي أو لأسباب هيكلية، حيث لم تقم بنشر قواتها في دولة أخرى منذ 2015. وبالإضافة للأسباب الراهنة، تقف العيوب المزمنة وراء الأداء الضعيف لقوات "إيساف"، وخصوصاً ما يتعلق بغياب قاعدة مشتركة للتدخل الإقليمي وضعف الجيوش المحلية.

وكما امتنعت "إيساف" عن الدخول للسودان، استمر مسار "جدة" في عقد لقاءات مُتقطعة وغير مباشرة بين الطرفين. وفي هذا السياق، تسعى مبادرة جوار السودان لتطوير آلية وزراء الخارجية، غير أن مستوى المشاركة في اجتماع "انجامينا"، في 7 أغسطس 2023، يعكس مظاهر الاختلاف الإقليمي على الحل السياسي، حيث انخفاض مستوى تمثيل إثيوبيا وليبيا وغياب إريتريا، وتركيز حول الأعمال على استعراض فرص تحسين الآلية. ولذلك، لم يشهد الاجتماع تطوراً نوعياً عندما طالب البيان الختامي بتسهيل الحاجات الإنسانية.

وتواجه المبادرات ضعف استجابة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والممانعة في الدخول لمرحلة تمهيدية لتسوية الصراع. وظلت الاستجابة لمبادرات وقف إطلاق النار واحترام القانون الإنساني رمزية. وحسب تركيبة طرفي النزاع، كشفت تطورات الحرب عن عيوب جوهرية لقوات الدعم السريع تحول دون أهليتها للالتزامات الدولية، حيث غموض وضع القيادة واتباع نمط حرب العصابات، فضلًا عن الميل المستمر للفلتان الأمني، تقويض البنية الأساسية وانتهاك قواعد حماية المدنيين.

وبشكل عام، يعمل اختلاف التأثير النسبي لكلٍ من المبادرات الثلاثة على خفض احتمال التكامل بينها. وبينما يتمتع مسار جدة بالميزات التمويلية وإمكانية التأثير السياسي، تتشارك مبادرتا "إيجاد" والقاهرة بميزات الجوار الجغرافي. وبالتالي، يعمل تنافس المبادرات على النفوذ أو توجيه الحل السلمي على إحباط الفاعلية السياسية، وخصوصاً ما يتعلق بإكراه الطرفين السودانيين على وقف إطلاق النار والتوقف عن الانتهاكات ضد الإنسانية.

وفي ظل انكشاف محاولات وقف الحرب، اتجهت المبادرات الثلاثة لتقريب الأحزاب السياسية من المشاورات الدولية. وبينما اقترحت مبادرة الإيجاد نقل السلطة للمجلس المركزي، فقد جاء إدراج كل الأحزاب في المشاورات لاحقاً على بدء مساري جدة والقاهرة. ورغم محدودية نتائجه، يمثل اجتماع طرفي الحرية والتغيير في القاهرة، 25 يوليو 2023، خطوة نوعية، نقلت مطالب "المجلس المركزي" من استلام السلطة في اجتماعات أوغندا، كينيا وإثيوبيا، للانفتاح على المطلب المشتركة مع الكتلة الديمقراطية والمتمثلة في إنهاء أسباب الحرب، معالجة جذور الأزمة وتقويض نظام الجبهة الإسلامية.

وبغض النظر عن اختلاف الدوافع، بدت اجتماعات الحرية والتغيير تمهيداً لاستعادة جناحي الحل السياسي؛ المكون العسكري والمدني. ويمكن قراءة حضور الحرية والتغيير لمسارات جدة وأديس أبابا، والتقريب بين جانحيها في القاهرة، واجتماعهم لاحقاً مع السفير الأمريكي لدى الخرطوم، محاولة للتعويض عن صعوبة الحسم العسكري وتوفير المناخ الملائم لاحتواء الحرب. وبشكل عام، لا تُرسي هذه المحاولات الأولية أرضية آمنة للسلام؛ فجانب الهشاشة البنيوية والخِفة السياسية لمكونات "الحرية والتغيير"، فهي لا تتمتع بموارد مستقلة تُحصنها ضد المؤثرات الدولية، وبحيث يعمل استمرار الخلاف بين قسميها على إثارة الخلاف على المرحلة الانتقالية ومستقبل الدولة.

وبقراءة جولة رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، الخارجية في سبتمبر الماضي، يمكن تلمس تأثير مبادرة القاهرة في تسهيل انتقاله بين عدة دول ثم حضور اجتماعات الجمعية. ساهمت هذه الجولة في فك الاختناق حول السلطة

السودانية وتثبيت مشروعيتها الدولية. ورغم محاولة رئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك، بتقاسم هذه المشروعية عبر مخاطبة الجمعية العامة، لم تلق رسالته صدى لدى أي من الدول.

## القيود المحلية والإقليمية على المبادرات

ومع تعدد مصادر الصراع المؤسسية والجهوية، لا يُرجح توقف أطراف الحرب اختيارياً عن إطلاق النار، حيث يرجع استمرار إطلاق النار لانتشار نمط حرب العصابات واحتجاج الطرفين بالحفاظ على بقاء الدولة والتحول الديمقراطي. فبينما تقوم رؤية مجلس السيادة للنزاع على حماية مؤسسات الدولة الحالية من تمرد الدعم السريع واستئناف العملية السياسية الشاملة، تحت مظلة احترام السيادة الوطنية. ومن جانب أخر، تقوم رواية الدعم السريع لاستمرار الحرب على ثلاث دعائم؛ تبني خطاب الهامش السياسي والاقتصادي لمخاطبة القبائل على نطاق الساحل والصحراء، الحديث المستمر عن رفض عودة أنصار النظام السابق لمواقعهم في الجيش، وأخيراً، طرح سردية السودان الجديد بديلاً لصيغة 1956، كمحاولة لاستدعاء مقولات "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، كخلفية للانتقال للحرب الأهلية. ورغم ندرة الفكر السياسي وهشاشة التكوين العسكري، تمثل إثارة هذه القضايا تحدياً للمبادرات المختلفة.

تبدو هذه البيئة ملائمة لاستمرار الوعي بالصراع العرقي على حساب إدراك المصالح المشتركة، حيث تنتشر القابلية لتشكيل كيانات سياسية وجهوية على التخوم الحدودية، وخصوصاً مع انتقال قيادات تابعة للدعم السريع نحو الغرب تحضيراً لمرحلة أخرى من الصراع ضد الحكومة المركزية. وتساعد تقلبات دول الساحل والصحراء على تنشيط مصادر التوتر الداخلية والخارجية، وهنا يُعزز انقلاب النيجر في يوليو 2023، بجانب الفوضى المحتملة في إقليم الصحراء، والتوتر الإثني في إثيوبيا الصراعات في البلدان المجاورة وصولاً للسودان، بالإضافة لاحتدام التنافسية الدولية على التأثير المباشر على الحكومات المحلية.

ولأسباب تتعلق بهشاشة الدولة وانتشار جغرافية الصراع، لا تبدو السودان مُغرية للتدخل الدولي الإنساني، ولذلك، تتراجع فرصة احتواء الحرب في مقابل الاهتمام بسلامة إقليم الدولة بمنع استيلاء دول الجوار والجماعات المسلحة على التخوم الحدودية أو دعم مطالب الحكم الذاتي أو الإغراء بالانفصال. ومع تداعيات أزمة النيجر التوتر العرقي في إثيوبيا، تتزايد احتمالات تراجع الاهتمام بالمشكلة السودانية، ويمكن النظر لمحاولة القاهرة تطوير الحوار السياسي بين أحزاب "الحرية والتغيير" للاندماج في المسار الإقليمي لتخفيف آثار التقلبات الإقليمية والحفاظ على الحد الأدنى من المسار السياسي.

وبشكل عام، تفرض هذه القيود صعوبة الانتقال لمرحلة التفاوض على بناء السِلم الديمقراطي. وتُمثل ندرة القواسم المشتركة وتضاؤل التوافق بين الأحزاب السياسية معضلة في الوضع الراهن. وتكشف السنوات الماضية عن ترابط النزعة الاحتكارية بتَعطل المسار السلمي، وبلغت التناقضات ذروتها في الانقسام على "الاتفاق الإطاري"، وبطريقة كشفت عن فقر المحتوى الإصلاحي اللازم للتحول السياسي؛ فقد أدت الانهيارات الهيكلية لتحالف الحرية والتغيير وانخراط الحركات المسلحة في الصراع لعدم القدرة على تَحمل أعباء المرحلة الانتقالية.

وعلى أية حال، ومع تقارب المبادرات في الجمع ما بين المسارين العسكري والمدني، تتزايد ميزة دول الجوار في ترتيب مسار التفاوض الوطني واحتواء التدخل الخارجي، لكن غياب تصور للحل السياسي أو وقف إطلاق النار، سوف يظل عقبة أمام الانتقال السلمي، ولذلك، تكمن أولوية التعامل على المُشكل السوداني بتجميع المسارات أو التنسيق بينها، والعمل على تطوير التحوطات للسلام. وعلى اية حال، يرتبط التقدم في الحل السياسي على تقديم صيغة لا تستصحب مشكلات المرحلة الانتقالية السابقة، تقوم على تمكين الكتلة الحرجة من الانتصار في الحرب أو التلاقي على وقفها مع طرح ضمانات لانتخابات مفتوحة تؤدي للِسلم الاجتماعي والتوافق على صيغة الحكم، وفق القيم المحلية، وتَجنب النمط التقليدي للديمقراطية الغربية والمثير للانقسام الاجتماعي والعرقي. ■

---

خيري عمر: أكاديمي من مصر، أستاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صقاريا في تركيا.

# قراءة لمآلات الحرب الإسرائيلية على غزة

زيد عبد الوهاب الأعظمي

رغم مرور نحو أسبوعين على الحرب الصاروخية التي شنتها إسرائيل على غزة رداً على عملية طوفان الأقصى، إلا أن إسرائيل لم تستطع حتى اللحظة التأسيس لمرحلة الحرب البرية أو اللجوء إلى خيار الحرب الشاملة، نظرا لاحتفاظ الفصائل الفلسطينية بقدرات الهجوم المباغت على أهداف في العمق الإسرائيلي، واستثمار ورقة الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

فاجأت العملية العسكرية الهجومية التي شنَّتها حركة حماس على جنوب إسرائيل، والتي أطلقت عليها اسم "طوفان الأقصى"، الأجهزةَ السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية؛ فلأول مرة تدور معارك داخل الحدود الإسرائيلية منذ حرب عام 1948, وقد هيمنت على هذه المواجهة المقارنة بين إخفاق التقديرات الإسرائيلية في هذه الحرب والإخفاق الماضي في حرب أكتوبر عام1973، والتي صادفت ذكراها الخمسين مع حدوث عملية "طوفان الأقصى".

رغم مرور نحو أسبوعين على الحرب الصاروخية التي شنتها إسرائيل على غزة رداً على عملية طوفان الأقصى، إلا أن إسرائيل لم تستطع حتى اللحظة التأسيس لمرحلة الحرب البرية أو اللجوء إلى خيار الحرب الشاملة، نظرا لاحتفاظ الفصائل الفلسطينية بقدرات الهجوم المباغت على أهداف في العمق الإسرائيلي، واستثمار ورقة الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

شروط حركة المقاومة الإسلامية - حماس- في ملف الأسرى تفرض تحديات جمة، يصعب معها قبول إسرائيل بأي صفقة على شاكلة صفقة جلعاد شاليط التي عقدت عام 2012، وبخاصة مع العدد الكبير من الأسرى العسكريين والمدنيين الإسرائيليين في الأحداث الأخيرة، بالإضافة إلى ما تحتفظ بهم حماس من قبل. وفى حين ترفض إسرائيل على مدى سنوات التوصل إلى صفقة على طريقة صفقة شاليط، فإنه من

الصعب أن تقبل إسرائيل بصفقة تبادل أسرى جديدة وسط الحرب، وانتشار شعور الصدمة والهزيمة في الداخل الإسرائيلي، وعدم الثقة بقدرة حكومة نتنياهو على حسم الصراع وإدارة ملف الأسرى بطريقة تحول دون تطوره.

ساهمت الحرب الإسرائيلية على غزة في أعقاب عمليات طوفان الأقصى في إعادة تركيز الأنظار على القضية الفلسطينية، وهزت صورة إسرائيل التي أصبحت توصف بأنها غير قادرة على حماية أمنها وتحصين جبهتها الداخلية. ويعد ذلك بمثابة حافز لإسرائيل نحو الانتقام من غزة والفصائل المسلحة. لذلك فإن ما يهم إسرائيل في اللحظة الراهنة هو كيفية إعادة "الردع" المفقود واستعادة صورة "النصر" حتى وإن كلّفها ذلك المُضي نحو خيار الحرب البرية أو فتح جبهات متعددة الأطراف في سوريا ولبنان، وحتى في العراق.

أعلنت إسرائيل في 8 أكتوبر الجاري وللمرة الأولى منذ حرب أكتوبر 1973 أنها فى "حالة حرب"، والهدف من ذلك هو ترسيخ سردية "التهديد الوجودي" الذي تعيشه دولة إسرائيل على إثر عمليات طوفان الأقصى، لحث حلفائها في المنظومة الغربية نحو استراتيجية "المساندة الشاملة" بطلب المزيد من الدعم والأسلحة، ولذلك سارعت عواصم أوروبا وواشنطن إلى إعلان دعم تل أبيب وحقها في "الدفاع عن النفس".

تسهم الرواية الإسرائيلية أيضا في بناء مظلة قبول وتأييد أمريكي-أوروبي للحرب الإسرائيلية الواسعة ضد القطاع بهدف القضاء على حماس، والرغبة في التأكد من إنهاء القدرات العسكرية لحركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في غزة، وتحويل غزة إلى ركام، وحصار القطاع بشكل كامل، بكل ما تتضمنه تلك الأهداف والتحركات والممارسات والخطابات العنصرية المصاحبة لها من تجاوزات تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتقوم على العقاب الجماعي للسكان في القطاع، بالإضافة إلى التهديد بالترحيل القسري بكل ما يثيره من مخاوف وتهديدات إقليمية.

إن إعلان إسرائيل حالة الحرب يعني اتخاذ أقصى ما يمكن اتخاذه من القوانين الناظمة لإنجاح عملياتها العسكرية وتسخير كافة المقدرات لجيشها. لذلك فإن التحرك الإسرائيلي جاء على خلفية مدى التأثير الذي أحدثته عملية حماس الأخيرة والشعور الإسرائيلي غير المسبوق بفقدان قوة الردع على الساحتين الفلسطينية والإقليمية، فقد نجحت الفصائل الفلسطينية إلى حد كبير بإحداث مفاجآت في المواجهة مع إسرائيل مثل عمليات التسلل

واستخدام طائرات مسيرة وقذائف صاروخية بطرق ووسائل جديدة مع ترجيح احتفاظها بالمزيد من المفاجآت.

تبدو خيارات لجوء إسرائيل إلى سيناريو الحرب البرية هي من أكثر الموضوعات نقاشا اليوم ما بين الباحثين والمختصين بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وما ستليه من تداعيات، ولكن ينبغي القول أن وقف الحرب من دون نصر واضح لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيؤدي إلى خسائر أكبر لإسرائيل؛ وهذا ما يبدو عليه الحوار في الإعلام الإسرائيلي تحديدا، لأن حتمية سقوط الردع الإسرائيلي المدوي بعملية "طوفان الأقصى" دون الحصول على ثمن متناسب مع المسبب؛ سيشجع الفصائل الفلسطينية وغيرهم على توجيه ضربات مماثلة وعمليات نوعية أخرى؛ الأمر الذي سيضع علامة استفهام على مستقبل وجود إسرائيل. إن مضي إسرائيل نحو استبعاد خيار الحرب البرية والاكتفاء بالقصف الصاروخي، سيعني ذلك أن الحرب على غزة ستكون طويلة، الأمر الذي سيعرضها ليس فقط لخسائر بشرية جراء استمرارية الفصائل المسلحة بالرد بسلاح الصواريخ والمُسيرات على البلدات الإسرائيلية الكبرى، وإنما للأضرار والتداعيات الاقتصادية والإستراتيجية على الاقتصاد الإسرائيلي المعطل بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام. يمكن للحرب أن تدفع الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ والركود، إذا ارتفعت أسعار النفط، أو تحول الصراع إلى إقليمي وتدخلت دول جديدة فيه. تشير تقديرات بلومبيرغ إلى أن أسعار النفط قد ترتفع إلى 150 دولارا للبرميل, وينخفض النمو العالمي إلى 1.7%، ويحدث ركود قد يقتطع حوالي تريليون دولار من الناتج العالمي. ويمكن للصراع في الشرق الأوسط أن يؤدي لهزات عبر العالم لأن المنطقة مورد حيوي للطاقة وممر رئيس للتجارة العالمية.

تدلل المؤشرات الإقليمية والدولية حتى اللحظة على نية إسرائيل وحلفائها تطويق نطاق الحرب ومنع اتساعها ودخول مرحلة استنزاف جديدة للقوى الكبرى تضاف إلى تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، وإنما إبقاؤها في إطارها المحدود ما بين إسرائيل وغزة مع استمرار ضرب البنى التحتية للفصائل الفلسطينية، دون الانجرار إلى فتح الساحة الشمالية مع حزب الله اللبناني أو أي جماعة مسلحة أخرى، فعلى ما يبدو فإن إسرائيل غير مستعدة للقتال على جبهتين في الوقت نفسه، وذلك على عكس الانطباع الذي بثته في السنوات الأخيرة حول جهوزيتها لذلك، وهذا السيناريو يعزز فرضية الحرب الطويلة حتى تحقق حكومة نتنياهو نصرا يخفف من احتقان الداخل الإسرائيلي الغاضب من الفشل الأمني والعسكري بعد نجاح عملية طوفان الأقصى.

لا تملك الحكومة الإسرائيلية استراتيجية للانتصار ودخول غزة أو الخروج منها، خوفا من الانغماس في مستنقع غزة مرة أخرى، وتكون

مضطرة لأن تبقى فيه سنوات، وبذلك يمكن القول أن إسرائيل لا يمكنها إعادة احتلال القطاع والبقاء فيه، لاسيما بعد اعتراف مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الذي يقدم المعلومات والتقديرات للحكومة بخطأ تقديره عندما قال سابقاً "بأن حماس بعد معركة سيف القدس أصبحت مردوعة، وأنها لن تجرؤ على الدخول في معارك مع إسرائيل لسنوات قادمة".

سيكون سيناريو المفاوضات ما بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل حول ملف الأسرى والمختطفين عبر وسطاء، هو الحل الأكثر عقلانية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب بحق الفلسطينيين في غزة، ومنع خروج دائرة الصراع عن السيطرة نحو المزيد التصعيد العسكري الإقليمي. تقدر جمعية نادي الأسير الفلسطيني عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بنحو 5250 سجينا. إن وافقت إسرائيل على إطلاق سراحهم جميعا، فسيكون ذلك انتصارا ثمينا لحماس وفصائل مسلحة أخرى، ولهذا السبب ستكون صفقة سياسية يصعب على نتنياهو أو أي زعيم إسرائيلي عقدها، إلا بتغيير حكومة تل أبيب ومجيء أخرى تقبل بمعادلة جديدة.

ستؤدي عملية طوفان الأقصى والحرب التي تبعتها إلى حدوث تغييرات كبيرة، بغض النظر عن نتائجها، فقيادة نتنياهو ومعه النخبة السياسية والعسكرية ستحاسب حسابًا عسيًرا على ما حصل، وهذا يظهر في نتائج الاستطلاعات التي أدت إلى تراجع شعبية الليكود والأحزاب المشكلة لحكومة نتنياهو، إذ حصل الليكود في آخر استطلاع على 19 مقعدًا, بينما حاليًا له 32 مقعدًا في الكنيست، إضافة إلى المطالبات الواسعة باستقالة نتنياهو ومحاكمته على الرغم من الحرب التي يشنها على الفلسطينيين. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

# احتجاجات السويداء في سوريا: من السخط على الأوضاع الاقتصادية إلى المطالبة بالحرية

توبا يلديز

مظاهرات السويداء المستمرة والصراعات التي بدأت في درعا ودير الزور أعادت الجدل حول مسألة شرعية نظام الأسد إلى الواجهة، وهي تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة مناقشة الاحتجاجات المليئة بأعلام الدروز من سكان السويداء، في إطار الظروف الإقليمية، وأوضاع الطائفة الدرزية ونظام الأسد.

دخلت الاحتجاجات التي بدأت ضد نظام بشار الأسد في منطقة السويداء جنوبي سوريا شهرها الأول. وبذلك فإن السويداء التي تشهد الاحتجاجات الأكثر ازدحاما منذ الربيع العربي الذي بدأ عام 2011، أصبحت أيضا مسرحا لتوتر جديد في هذا النطاق. وفي الوقت الذي يعبر فيه المتظاهرون الذي يمثل الدروز غالبيتهم عن مطالبهم بطريقة هادئة دون التسبب في أي اضطرابات واسعة النطاق، باستثناء الاعتداءات على عدد محدود من مؤسسات الدولة، إلا أن اللافت أن النظام لم يرد حتى الآن على هذه الاحتجاجات.

في الحقيقة إن عودة بشار الأسد إلى الجامعة العربية كرئيس سوري في شهر مايو/أيار، وجهوده لضمان الشرعية الإقليمية، وبدء النظر إليه كمحاور سياسي، بعبارة أخرى العلامات على أن عام 2023 هو عام بشار الأسد، كان من المفترض أن تساهم في تغيير الخط السياسي للأسد واتباعه خطا منحنيا نوعا ما خلال فترته الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن مظاهرات السويداء المستمرة والصراعات التي بدأت في درعا ودير الزور أعادت الجدل حول مسألة شرعية نظام الأسد إلى

الواجهة، وهي تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة مناقشة الاحتجاجات المليئة بأعلام الدروز من سكان السويداء، في إطار الظروف الإقليمية، وأوضاع الطائفة الدرزية ونظام الأسد.

## الدروز ..من انتفاضات الربيع العربي إلى احتجاجات السويداء اليوم

يشكل الدروز الذين يشكلون 3% من سكان سوريا, غالبية السكان الذين يعيشون في السويداء وهضبة الجولان. حيث تشكل الطائفة الدرزية نسبة 91% من سكان السويداء البالغ عددهم نحو 500 ألف سوري, وكانت إحدى الطوائف التي بقيت صامتة تجاه الانتفاضة الشعبية التي بدأت في سوريا عام 2011. ورغم أن هذا الحياد لم يكن يعني رضا الدروز عن سياسات الأسد, إلا أنه أظهر اتباعهم نهجا براغماتيا نظرا للوضع الاستراتيجي الذي تعيشه الطائفة. وفي واقع الأمر, على الرغم من أن الدروز الذين توزعوا في لبنان وإسرائيل والأردن وسوريا في الشرق الأوسط الحديث بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية, يعتنقون معتقدات دينية مشتركة, إلا أنهم اتبعوا استراتيجيات سياسية مختلفة مع بعضهم البعض وفقا للمناخ السياسي للمنطقة التي يعيشون فيها. وفي هذا الصدد، رفض أهالي السويداء المشاركة في المقاومة الجماعية مع بداية الانتفاضة الشعبية، لكنهم لم يهملوا إبداء ردة فعلهم ضد النظام من خلال مظاهرات صغيرة خلال فترة الثورة الشعبية. أما الانتفاضة الكبرى الأولى فقد اندلعت في نوفمبر/ تشرين ثان 2017 نتيجة لهجمات تنظيم داعش على المنطقة. حيث أسفرت العمليات التي شنها تنظيم داعش الإرهابي ضد القرى الدرزية والضغوط الممنهجة لإجبار الدروز على تغيير معتقداتهم, إلى انتفاضة شعبية للطائفة الدرزية. وعلى الرغم من قيام بشار الأسد بعدة محاولات لإظهار دعمه لسكان المنطقة الدروز, إلا أن تنظيم داعش استهدف الدروز بشكل مباشر بهجوم كبير في يوليو/ تموز 2018, ما تسبب في دخول الطائفة الدرزية إلى نقطة تحول حرجة من حيث موقفها تجاه نظام الأسد. وتسببت هذه الاعتداءات إلى دخول الدروز في صدمة كبيرة, حيث أشارت التقارير إلى مقتل أكثر من 200 درزي في الهجمات, واختطاف 32 امرأة, ومداهمة منازلهم وتعرضهم إلى عمليات تعذيب. ويعتبر فقد نظام الأسد لسيطرته بشكل كبير في المنطقة العامل الأكثر فعالية في شعور الدروز بالعجز وانعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك, أدى تحول المنطقة تدريجيا إلى منطقة نفوذ حزب الله ودخول الجماعات المسلحة المحلية تحت سيطرة حزب الله, إلى ظهور مشكلة أمنية أخرى. ومنذ هذا التاريخ فصاعدا, بدأ الدروز بتنظيم احتجاجات من حين لآخر. وعلى الرغم من فشل الدروز الذين ثاروا ضد الظروف الاقتصادية المتزايدة الصعوبة إلى جانب المشاكل الأمنية في

عـامي 2021 و2022, في إسمـاع أصواتهم كما أرادوا, إلّا أنهم بدأوا في تمهيد الطريق لاحتجاجات 2023.

وفي هذا السياق، سرعان ما أخذت المشاركة في الاحتجاجات المستمرة منذ شهر مكانها على الواجهة لدول المنطقة، لاسيما مع تزايد أعداد الشباب والسيدات الدروز. وكانت مشاركة شيخ عقل الطائفة الدرزية ومؤيديه في الاحتجاجات التي بدأت في 16 أغسطس/ آب, أحد العوامل المهمة في زيادة تشجيع السكان تجاه المطالب التي يرغبون في تحقيقها من وراء الاجتجاجات. بدأت الاحتجاجات التي انطلقت ضد رفع الدعم عن أسعار البنزين في السويداء وشهدت هذه المدينة أكبر مشاركة في تاريخها عندما نزل أكثر من 2000 متظاهر إلى ساحة الكرامة مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي، وبدأت هذه الاحتجاجات تتحول إلى مظاهرات ضد الأسد بشكل مباشر. وخلال هذه الاحتجاجات رفع الدروز الذين ملأوا ساحة الكرامة أعلامهم التي ترمز إلى عقيدتهم، ودعوا إلى إسقاط النظام. ونتيجة لرفع الدروز أعلاما ترمز لهم بدلا من العلم السوري في الاحتجاجات إضافة إلى ترديدهم شعارات الحرية، بدأت تظهر تصريحات لا أساس لها من الصحة بأن الدروز يريدون الحكم الذاتي. حيث ورد بكل وضوح ضمن نطاق رسائل "الوحدة الوطنية" التي وجهها الزعماء الدينيون الدروز بأنه لا توجد حاليا حركة تمرد في الطائفة الدرزية فيما يتعلق بالحكم الذاتي. وظهور علم ذي خمسة ألوان في الساحات خلال التظاهرات المطالبة بالإصلاح والحكم العادل، حيث يشير كل لون إلى هوية ورمز ديني، هو مجرد لتعريف الهوية لدى الدروز. بعبارة أخرى، إن وجود الألوان التي يتكون منها العلم الدرزي التي تحدد الأسس الدينية هو أمر مهم من حيث إبراز هوية الطائفة الدرزية. لذلك، يلفت العلم الدرزي الانتباه باعتباره رمزا يعبر عن الطائفة، وليس علما يطالب بالاستقلال.

إن استمرار المظاهرات بشكل سلمي وعدم تدخل النظام حتى الآن في المتظاهرين، يشير إلى موقف بشار الأسد وفق الظرف الجديد الذي يعيشه. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات لا تشكل تهديدا لنظام الأسد، إلا أن هناك أيضا وجها آخرا من القضية يتعلق بالديناميكية الإقليمية الجديدة. لكن الهوية السياسية للأسد التي اكتسبها بعد

10 سنوات، تمنع النظام من القيام برد عنيف ضد المظاهرات وقصف شعبه، كما جرت العادة. من ناحية أخرى، فإن الأهمية الحرجة للدروز كطائفة في سوريا، وترسخ الروابط المجتمعية القبلية، ونفوذهم القوي في إسرائيل ولبنان، فضلا عن وجود الدروز في الأردن القريبة من السويداء، يمنع قيام الأسد بممارسة العنف ضد الدروز مثلما كان يمارسه ضد الشعب السوري طوال الثورة في السنوات العشر الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وقوع أحداث كبيرة حتى الآن في الجانب الدرزي، وزيادة حدة الصراعات المستمرة بين منظمة حماية الشعب الإرهابية والقبائل العربية، والتي بدأت في وقت واحد تقريبا في دير الزور، تساهم في انخفاض تركيز الأسد على أحداث السويداء. لكن جدير بالذكر أيضا أن النظام لن يظل صامتا بعد الآن لاسيما بعد ترك المتظاهرين مطالبهم بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وبدء ترديدهم هتافات تطالب بالتعديلات القانونية والإصلاحات السياسية ورحيل الأسد في نهاية المطاف. ورغم أن هناك احتمالا بوجود خيار استخدام الأسد لشيخ عقل الطائفة الدرزية لإخماد الاحتجاجات، إلا أن هناك أيضا احتمالا قويا بأن يستخدم الأسد لغة التهديد وأن يتخذ إجراءات حاسمة إذا استمرت الاحتجاجات.

## نظرة على احتجاجات السويداء من لبنان

من المهم أثناء تقييم احتجاجات السويداء، تحليل التوازنات الدقيقة في العلاقات بين الطوائف. وفي هذا الصدد، هناك أهمية خاصة للطريقة التي يتعامل بها القادة السياسيون اللبنانيون من الدروز تجاه الاحتجاجات في السويداء. ورغم أن الطائفة الدرزية في سوريا لها نفس الخط السياسي والطائفي بالنسبة للزعيمين الدرزيين في لبنان وليد جنبلاط وطلال أرسلان، إلا أنه يبدو أن القادة الدروز غير مستعدين للتعبير عن رأي مشترك. من ناحية أخرى، على الرغم من أن كلا الزعيمين لا يترددان في التعبير عن دعمهما للاحتجاجات من حيث الحفاظ على الهوية الاجتماعية والطائفية، إلّا أن من الواضح أن لهجة رسائلهما تختلف من حيث التغييرات الإقليمية الجديدة. وفي هذا السياق، يلفت الانتباه أن تصريحات الزعيم السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ليست بالقوة التي كانت عليها في السابق. جدير بالذكر أن خطابات جنبلاط في عام 2014 حول وقوف الدروز السوريين إلى جانب الثوار ضد نظام الأسد, تزامنت مع فترة بدأت فيها تضعف قوة الأسد. ولكن عودة ظهور الأسد سياسيا في عام 2023، فضلا عن نفوذ حزب الله في لبنان وكذلك نفوذه في السويداء، هي أمور تمنع جنبلاط من دعم احتجاجات السويداء بشكل واضح. ورغم أن وليد جنبلاط انتقد عودة بشار الأسد إلى الجامعة العربية، إلا أن تغير التوازنات الإقليمية لصالح نظام الأسد يجعل جنبلاط يفضل اللعب على وجهين بدلا من تعريض طائفته للخطر.

أمّا موقف الزعيم الدرزي اللبناني طلال أرسلان فهو يحمل مخاوف مختلفة عما يحمله جنبلاط. حيث يرى أرسلان الحليف المهم لنظام الأسد في لبنان أن احتجاجات السويداء يتم التحريض لها لجرها إلى موجة من التمرد على السلطة. لذلك، فإن طلال أرسلان يستخدم أسلوبا مشابها للأسلوب الذي يستخدمه أمين عام حزب الله حسن نصر الله في احتجاجات لبنان، ويحذر المتظاهرين من التسبب في أي أزمة. ولو أخذنا بعين الاعتبار تصريحات أرسلان بعد هجمات 2018 بأن أهالي السويداء يمكن أن يتمتعوا بالحماية في ظل حكم الأسد، فليس من المستغرب أن يدلي بتصريحات لا تخرج عن التوقعات. وإضافة إلى ذلك، فإن التحذيرات التي وجهها طلال أرسلان للمتظاهرين تشير إلى أن طلال أرسلان سيبقى الحلقة الأضعف في التمثيل الدرزي، أضعف بكثير من شكيب أرسلان الذي يعتبر أحد أهم الشخصيات السياسية في عائلة أرسلان.

ورغم عدم وجود دلالات كافية على كيفية رد نظام الأسد مع استمرار احتجاجات السويداء، إلا أن من الضروري قبول حقيقة أن المتظاهرين لا يستطيعون تحقيق هدفهم. وربما تساهم خطوات صغيرة يمكن اتخاذها على صعيد الأوضاع الاقتصادية في تهدئة سكان السويداء إلى حد ما، إلّا أن الدور الذي تلعبه المنطقة في مسار تهريب المخدرات يمنع حزب الله من سحب سيطرته من المنطقة. ويزيد هذا الوضع من شعور دروز السويداء بالخطر يوما بعد يوم. ولهذا السبب، يتصاعد غضب دروز السويداء تجاه الأسد. وفي النتيجة، ورغم أن دعوة الزعماء الدينيين الدروز إلى الاعتدال تشكل أداة لمنع أزمات أكبر، إلّا أن علاقة الأسد مع الدروز تبدو وكأنها تدخل مسارا لا رجعة فيه. ■

توبا يلديز: أكاديمية وباحثة من تركيا، أستاذة مشاركة دكتورة في جامعة إسطنبول.

# استراتيجيات القوة الناعمة الإيرانية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

إسماعيل ساري

> من الواضح أن السياسات المتجددة (سياسات المراجعة) التي اتبعتها إيران في فترة ما بعد الثورة انعكست أيضا على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وأن طهران اتبعت استراتيجيات لصالح تغيير الوضع الراهن. وهناك قدر كبير من اهتمام إيران بالقرن الإفريقي، لأسباب جيوسياسية واستراتيجية. ولو أخذنا بعين الاعتبار الموقع الحيوي للقرن الإفريقي قرب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فلن نتفاجأ من الاهتمام الإيراني في هذا الصدد.

تغيرت أهداف إيران في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بشكل كبير منذ عهد الشاه إلى فترة الجمهورية الإسلامية. وفي الوقت الذي كان يركز فيه محمد رضا شاه اهتمامه بالمنطقة إلى حد كبير على العلاقات الاقتصادية مع جنوب إفريقيا ومصالح إيران الجيوسياسية والاستراتيجية من خلال إثيوبيا والصومال في القرن الإفريقي، زادت إيران ووسّعت من اهتمامها تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، خلال فترة الجمهورية الإسلامية البالغة 44 عاما. لذلك، فإن من الأهمية أن نفهم هذه المرحلة.

## المبادرات الإيرانية في إفريقيا

أنفقت إيران مليارات الدولارات وقدمت الخدمات الاجتماعية للمنطقة وأنشأت أكثر من 100 مدرسة/مركز للتعليم الديني وافتتحت مستشفيات ودور أيتام في إفريقيا جنوب الصحراء، من أجل توسيع نفوذها في المنطقة. وحازت إدارة طهران على الإعجاب والتقدير من بعض الدول الإفريقية، بفضل جهود الهلال الأحمر الإيراني في تقديم الخدمات الطبية. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تعزيز إيران لمصالحها الاستراتيجية طويلة المدى في

المنطقة ونشر أيديولوجيتها الشيعية الثورية. وبينما يتداول الحديث منذ سنوات عن خطة إيران لإنشاء "هلال شيعي" يمتد عبر العراق وسوريا إلى لبنان، يرى بعض المحللين أن فعاليات إيران في إفريقيا، هي في إطار مساعي طهران لإنشاء "هلال إسلامي" يمتد من إيران إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وأنها تولي اهتماما كبيرا في هذا الصدد. و من الواضح أن السياسات المتجددة (سياسات المراجعة) التي اتبعتها إيران في فترة ما بعد الثورة انعكست أيضا على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وأن طهران اتبعت استراتيجيات لصالح تغيير الوضع الراهن. وهناك قدر كبير من اهتمام إيران بالقرن الإفريقي، لأسباب جيوسياسية واستراتيجية. ولو أخذنا بعين الاعتبار الموقع الحيوي للقرن الإفريقي قرب البحر

الأحمر ومضيق باب المندب، فلن نتفاجأ من الاهتمام الإيراني في هذا الصدد.

سعت إيران في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979 إلى تصدير ثورتها إلى إفريقيا, لاسيما إلى المجتمعات الإسلامية والمستضعفة, من خلال استخدام أدوات القوة الناعمة. وبأمر من آية الله الخميني, أطلقت إيران حملة بناء وتنمية أسمتها "جهاد البناء" وشرعت في مشاريع تنموية دولية مؤقتة في إفريقيا. وفي الوقت الذي ساهمت فيه هذه المشاريع في توسيع نفوذ إيران إلى ما وراء حدودها, أكسبت أيضا مؤيدين لأيديولوجيتها الثورية. ولتحقيق هذه الغاية, أطلق رئيس مؤسسة المستضعفين محسن رفيق دوست, برنامج توزيع مساعدات في إفريقيا جنوب الصحراء, حيث سافر مع قوافل الشاحنات وقام بتوزيع المعدات الزراعية والمبردات ومواد البناء والأجهزة المنزلية على المجتمعات الريفية التي هي في أمس الحاجة إليها. ولم تتبع بعض المشاريع التي أطلقتها طهران في إفريقيا في الثمانينيات نماذج اقتصادية مستدامة للنمو أو عائدة على الاستثمارات, لكنها كانت تهدف إلى اكتساب شعبية ونفوذ لإيران. أما في التسعينيات فأطلقت طهران المزيد من المشاريع في إفريقيا لضمان عائد على استثماراتها. وفي الوقت الذي قدمت فيه إفريقيا فرصا اقتصادية متواضعة ولكنها مهمة لإيران في منتصف التسعينيات, واجهت إيران عزلة متزايدة بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجع هذا الوضع الرؤساء الإيرانيين على السفر إلى القارة في أكثر من مناسبة. وقد أجرى الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني زيارة إلى القارة الإفريقية في عامي 1991 و1996 لتعزيز شراكات إيران الاقتصادية بعد الحرب. حيث قام الرئيس رفسنجاني بزيارة السودان وكينيا وأوغندا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا. وساهمت هذه الزيارات في زيادة عدد السفارات الإيرانية في إفريقيا من تسع إلى عشرين سفارة، وإنشاء فروع للهلال الأحمر وصناديق تعزيز الصادرات وعيادات طبية ومراكز ثقافية وإسلامية.

نشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) تقريرا في أواخر نوفمبر/ تشرين ثان 1984، يفيد بأن سياسات إيران تجاه إفريقيا جنوب الصحراء أظهرت نشاطا كبيرا خلال الثلاثين شهرا الماضية. حددت وكالة الاستخبارات المركزية الأهداف الرئيسية للنشاط الإيراني الأخير في ثلاث نقاط رئيسية. وهذه الأهداف هي كما يلي: أ) دعم سياسات إيران الخارجية، لاسيما حربها مع العراق. ب) زيادة الشرعية الدولية لإيران من خلال توسيع علاقاتها الدبلوماسية الرسمية. ج) نشر الأيديولوجية الثورية لطهران. ووفقا لتحليل وكالة المخابرات المركزية، فإن مراكز القوة الرئيسية الثلاثة في العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة (إيران والمملكة العربية السعودية وليبيا) تتنافس على الزعامة في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد حلّت إيران الآن محل ليبيا كثاني أكبر مصدر للدعم الأجنبي في المنطقة، بعد السعودية. إلا أن المكاسب السياسية لإيران ظلّت محدودة بسبب النظرة السلبية

لبعض الحكومات في إفريقيا تجاه إيران وعدم اهتمام العديد من المسلمين الأفارقة بأيديولوجية طهران الثورية.

ووفقا لتحليل وكالة المخابرات المركزية، فإن إحدى القضايا الأكثر إثارة للدهشة هي أن طهران أقامت علاقات مع مجموعات طلابية إسلامية متطرفة نشطة في الجامعات، وأحضرت مئات الطلاب من دول مثل غانا ومالي وموريتانيا ونيجيريا والسنغال إلى إيران لتلقي التعليم الديني. وإضافة إلى ذلك، أصبح لطهران 18 سفارة في دول إفريقيا جنوب الصحراء بحلول خريف عام 1984 على الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية من المملكة العربية السعودية والعراق. وبذلت إيران جهودا من أجل تحسين علاقاتها مع الأقلية الشيعية المسلمة التي تعيش في غرب إفريقيا ويبلغ عددها نحو 100 ألف شخص. بشكل عام, يمكننا القول إن طهران كانت تهدف إلى إعادة تأسيس علاقاتها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء, والتي تم قطعها أو تعليقها بعد الثورة الإسلامية عام 1979. ورأينا خلال الثلاثين شهرا الماضية أن إيران أرسلت وفودا رسمية إلى دول إفريقية مثل السنغال ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا وساحل العاج لدعم مواقف طهران في حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تركز فيه الجزء الأكبر من جهود إيران على غرب إفريقيا, فتحت طهران أيضا سفارات أو أقامت علاقات دبلوماسية مع دول شرق إفريقيا مثل كينيا وإثيوبيا والصومال وجيبوتي وزيمبابوي. ومن المثير للاهتمام أن الصومال وكينيا دعمتا مبدأ كارتر بشكل صريح في عام 1980، وسمحتا للقوات الأمريكية بالوصول إلى المنشآت العسكرية في هذين البلدين للقيام بتدخل عسكري في الخليج العربي، مقابل حصولهما على دعم لوجستي.

## أهداف إيران في القارة الأفريقية والتحديات التي تواجهها

عملت إيران مع القادة الأفارقة الذين يكافحون من أجل إنهاء الاستعمار الغربي في عموم أنحاء القارة. وبعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988), كانت سياسة إيران في إفريقيا تهدف إلى الحد من نفوذ القوى المنافسة في الشرق الأوسط مثل العراق والسعودية وإسرائيل. وعلى مدار عقد من الزمن, قامت إيران بتشكيل رأسمال سياسي في إفريقيا من خلال تشجيع التحوّل إلى المذهب الشيعي في جميع أنحاء القارة ودعم الحركة المناهضة للفصل العنصري في إفريقيا. تولي إيران اهتماما خاصا بمجتمعات الأقليات المسلمة الصغيرة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. جدير بالذكر أن غالبية هذه الأقليات تعتنق المذهب السني, في حين لا يعتنق المذهب الشيعي سوى نسبة تتراوح من خمسة إلى عشرة بالمائة. وتقوم إدارة طهران بأنشطة من خلال السفارات والممثليات الدبلوماسية في هذه الدول, وتعمل على بناء عشرات المساجد والمراكز الإسلامية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك, تبذل إدارة طهران جهودا متزايدة لتأهيل رجال الدين الأفارقة والناشطين المؤيدين لإيران, في مدارس ومراكز التعليم الديني في إيران ودول إفريقية مختلفة. ويشار إلى أن جامعة المصطفى العالمية التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة قم بإيران, لها فروع في أكثر من 60 دولة حول العالم. ويتلقى أكثر من 40 ألف طالب أجنبي تعليمهم حاليا في هذه الجامعة التي لها فروع رئيسية في 17 دولة إفريقية. وعلاوة على ذلك, هناك أكثر من 100 مدرسة ومركز إسلامي في أكثر من 30 دولة تقوم بأنشطة تعليمية وتدريبية. ويدرس حاليا أكثر من 6 آلاف طالب ديني إفريقي في جامعة المصطفى في إيران وفروعها المختلفة في إفريقيا. كما

يستفيد بعض هؤلاء الطلاب مع أسرهم، من عدد من المزايا مثل التعليم المجاني والتأمين الصحي والدعم المالي.

بذلت إيران جهودا كبيرة في فترة ما بعد الحرب مع العراق من أجل زيادة قدرتها العسكرية والدفاعية، كما سعت إلى إقامة تحالفات أمنية مع إفريقيا. وتعكس استراتيجية إيران لزيادة نفوذها في إفريقيا هدفها المتمثل في موازنة نفوذ القوى الأجنبية المنافسة. وقد ساهم هذا النهج في تمكين إيران من تجاوز العقوبات الدولية المفروضة عليها لاسيما تلك التي تقودها الولايات المتحدة. ودفع الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) الموقع في عام 2015, القادة الأفارقة إلى السعي إلى علاقات أوثق مع إيران. وفي الوقت الذي عملت فيه طهران على تحسين علاقاتها مع إفريقيا, كانت تهدف أيضا إلى زيادة النفوذ الإيراني من خلال تشكيل "عمق استراتيجي" في عموم القارة. ولكن, بعد أن سحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو/أيار 2018 وأعاد فرض العقوبات على إيران، بذلت طهران جهودا لمواصلة علاقاتها مع الدول الإفريقية. وفي هذا السياق، دعا مرشد الثورة الإيراني آية الله علي خامنئي إلى تغيير سياسة طهران تجاه قارة إفريقيا من أجل التغلب على العقوبات. وقد أشارت الاستطلاعات التي أجراها مركز بيو للأبحاث على مر السنين، أن البلدان الإفريقية تتخذ موقفا إيجابيا نسبيا تجاه إيران عندما تظهر تصدعات في علاقات إفريقيا مع القوى العالمية الأخرى. وخلال هذه الفترات، كان الزعماء الأفارقة يلجأون دائما إلى إيران لإيجاد حلول للمشاكل المهمة في القارة.

لكن النفوذ الإيراني في إفريقيا ظل محدودا بسبب جهود الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى وإسرائيل ودول الخليج العربية للضغط على طهران. حيث تمكنت الدبلوماسية الغربية وأنشطة المخابرات الإسرائيلية والاستثمارات الأجنبية المستهدفة في جميع أنحاء القارة، إلى جانب التحالف العسكري الذي قادته السعودية بعد عام 2015, من الحد من نفوذ إيران. كما أن هذه المناورات الجيوسياسية للحد من نفوذ طهران في إفريقيا قد عرقلت القدرة الكاملة ومدى قوة إيران في القارة. حيث اختار القادة الأفارقة خلال هذه المرحلة إقامة علاقات انتقائية مع إيران, مع الاستمرار أيضا في تطوير علاقات أقوى مع القوى الأخرى المنافسة لإيران في القارة. لكن بعض الدول الإفريقية اختارت الوقوف ضد إيران, كما في حالة إريتريا. حيث أنهت إريتريا شراكتها الاستراتيجية مع طهران في نهاية عام 2015 وأعادت التعامل مع الرياض. وما يكمن وراء القرار الذي اتخذته الإدارة الإريترية، هي الحوافز المالية التي قدمتها السعودية والأمل في أن يؤدي هذا الإجراء إلى إنهاء العزلة الدولية لإريتريا. حيث سمحت إريتريا للتحالف العربي بقيادة السعودية باستخدام مجالها الجوي وميناء عصب والمياه الإقليمية من أجل قتال الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن على الجهة المقابلة للبحر الأحمر. وإضافة إلى ذلك، فإن السودان الذي أرسل في وقت قريب ضباطا للتدريب في إيران واستقبل الخبراء الفنيين الإيرانيين لإنتاج الأسلحة، وقف أيضا إلى جانب السعودية. وقد دفع هذا الوضع طهران إلى البدء في رؤية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كشركاء غير موثوقين يقفون فقط إلى جانب "صاحب العرض الأعلى".

قام الرئيس إبراهيم رئيسي بجولة إفريقية شملت ثلاث دول (كينيا وأوغندا وزيمبابوي) في منتصف يوليو/تموز 2023, حيث تعتبر هذه الزيارة رفيعة المستوى الأولى من نوعها منذ أكثر من 11 عاما. فمنذ أن تولى رئيسي منصبه في عام 2021, بدأت الإدارة الإيرانية في اتباع استراتيجية لتعزيز نهج سياستها الخارجية غير الغربية. وقد أعلنت إدارة رئيسي مرارا وتكرارا أن العلاقات مع إفريقيا ستكون واحدة من نقاط التركيز الرئيسية في السياسة الخارجية. لكن هذه ليست المرة الأولى التي تتعامل فيها طهران مع إفريقيا بهذه الطريقة. حيث اتبع محمود أحمدي نجاد سياسة مشابهة خلال فترة حكمه (2005-2013)، لكنه لم يتمكن من تحقيق أي نتائج تذكر. وهذا يثير تساؤلا حول ما إذا كانت سياسة الرئيس رئيسي في إفريقيا ستكون أكثر نجاحا بعد مرور عشر سنوات. وفي النتيجة، يمكن القول إنه رغم وجود استمرارية تاريخية في توجه إيران نحو إفريقيا، إلا أن هناك وضعا اكتسب زخما في الفترة الأخيرة. ■

إسماعيل ساري: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة، حالياً عضو هيئة تدريس في جامعة أنقرة حاجي بيرم ولي، وخبير دراسات الخليج في مركز أورسام.

# السلام في دبلوماسية الرياضة: كأس الأمم الإفريقية

فولكان إيبك

يمكن اعتبار بطولة الأمم الإفريقية التي تقام منذ عام 1957، أحد رموز حركة الوحدة الإفريقية (Pan-Africanism) التي تسعى جاهدة من أجل تضامن الدول الإفريقية. ولا تقل كرة القدم أهمية عن السياسة، وربما أكثر من السياسة بالنسبة للدول الإفريقية التي أسدلت الستار عبر استقلالها عن فترات الاستعمار التي استمرت لنحو 70 عاما، فضلاً عن معاناتها من تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي والشرق التي استمرت لنحو 400 عام.

كانت مباراة كرة القدم التي جمعت بين بنين والسنغال والتي شاهدتها أثناء زيارتي إلى بنين، من أكثر الأحداث إثارة للاهتمام خلال جولتي التي شملت بنين وتوغو في الفترة 16-25 يونيو/ حزيران 2023. وعلى الرغم من أنني تمكنت من الوصول إلى بوابات ستاد "الصداقة- الجنرال ماثيو كيريكو" وسط حشد كبير من جماهير بنين، إلا أنه كان من الصعب جدا العثور على تذاكر للمباراة. ولكنني تمكنت من الحصول على تذكرة من السوق السوداء من أحد المشجعين الذين كانوا مصطفّين في طابور أمام بوابة الاستاد للدخول إلى المباراة. وعندما جلست في مكاني في المدرجات خلف المرمى، علمت أن هذه المباراة تقام ضمن المجموعة المؤهلة إلى كأس الأمم الإفريقية التي ستقام في ساحل العاج في ديسمبر/ كانون الأول 2023. تقدمت السنغال بالهدف الأول في الدقيقة 54 من المباراة، إلّا أن بنين نجحت في تحقيق هدف التعادل في الدقيقة 83، لتنتهي المباراة بنتيجة التعادل بهدف لكل منهما.

## الرياضة رمز التضامن والاستقلال

تعتبر بطولة كأس الأمم الإفريقية 2023، التي تسعى بنين والسنغال للمشاركة فيها، مثالا على دبلوماسية كرة القدم التي يتم تقييمها في الواقع بموجب الدبلوماسية الرياضية، وفق مبدأ أن كرة القدم ليست مجرد كرة قدم. وبحسب تعريف مجلة كريتر، فإن الرياضة "نوع من الدبلوماسية

العامة التي تستخدمها الدول للتأثير على مجتمعات الدول الأخرى من خلال كرة القدم، لتحسين علاقاتها مع الدول الأخرى وتحسينها وتوطيدها". وفي هذا السياق فإن دبلوماسية كرة القدم يتم اتخاذها بجدية بالغة في إطار كأس الأمم الإفريقية. وبعد حصول غانا على الاستقلال في العام 1956, نجحت في استضافة النسخة الأولى لبطولة كأس الأمم الإفريقية, ثم استضافتها العديد من الدول المختلفة, ومن المقرر أن تستضيف ساحل العاج النسخة 34 التي ستقام في ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وفازت مصر بالبطولة 7 مرات في أعوام 1957, 1959, 1986, 1998, 2006, 2008, 2010, بينما توّجت بها الكاميرون 5 مرات أعوام 1984, 1988, 2000, 2002, 2017, وفازت بها غانا 4 مرات في أعوام 1963, 1965, 1978, 1982, وحصلت عليها نيجيريا 3 مرات في أعوام 1980, 1994, 2013, وساحل العاج مرتين في عامي 1992 و2015, وجمهورية الكونغو الديمقراطية مرتين عامي 1968 و1974, فيما حصل عليها مرة واحدة كل من زامبيا في 2012, وتونس في 2004, والسودان في 1970, والسنغال في 2021, وإثيوبيا في 1962, والمغرب في 1976, وجنوب إفريقيا في 1996, وجمهورية الكونغو الشعبية في 1972. وحصل عدد من الدول على البطولات التي استضافتها, حيث حصلت إثيوبيا على بطولة 1962 على أرضها, وتوجت غانا ببطولة 1963 على أرضها, وفازت السودان ببطولة 1970 على أرضها, وفازت غانا ببطولة 1978 على أرضها, وتوجت نيجيريا ببطولة 1980 على أرضها, وفازت مصر ببطولة 1986 على أرضها, ونجحت الجزائر في التتويج ببطولة 1990 على أرضها, وفازت جنوب إفريقيا ببطولة 1996 على أرضها, وتوجت تونس ببطولة 2004 على أرضها, بينما فازت مصر ببطولة 2006 على أرضها. كما فازت السنغال بالكأس الأخيرة التي نظمتها الكاميرون عام 2021.

يمكن اعتبار بطولة الأمم الإفريقية التي تقام منذ عام 1957، أحد رموز حركة الوحدة الإفريقية (Pan-Africanism) التي تسعى جاهدة من أجل تضامن الدول الإفريقية. ولا تقل كرة القدم أهمية عن السياسة، وربما أكثر من السياسة بالنسبة للدول الإفريقية التي أسدلت الستار عبر استقلالها عن فترات الاستعمار التي استمرت لنحو 70 عاما, فضلاً عن معاناتها من تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي والشرق التي استمرت لنحو 400 عام. حيث انطلقت بطولة كأس الأمم الإفريقية قبل 6 سنوات من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963، وهذا يظهر بوضوح تضامن ووحدة الدول الإفريقية وموقفها ضد التهديدات المحتملة للاستعمار في المستقبل. لدرجة أن مصر وليبيا اللتين تعتبران نفسيهما أحيانا عربا أكثر من كونهما أفارقة، والمغرب والجزائر وتونس التي تعتبر نفسها دول أمازيغية، قد قامت باستثمارات جادة للغاية من أجل التتويج بكأس البطولة. وعلى الرغم من التأكيد على أنها عربية، إلّا أن مصر التي تعتبر مهد القومية العربية على عكس ليبيا التي قدمت فكرة الولايات المتحدة الإفريقية في عهد معمر القذافي، حاولت إظهار مدى انتمائها الإفريقي من خلال تنظيمها للبطولة خمس مرات. كما أن مصر التي توّجت بأكبر عدد من الألقاب، تنظم احتفالات كبيرة في كل

مرة تفوز بها بالبطولة. ويمكن مشاهدة هذا الاهتمام والدوافع في المغرب وتونس والجزائر أيضا. وتعتبر ليبيا الدولة الوحيدة من بين هذه الدول الخمس التي لم تحقق الفوز بالبطولة حتى الآن. ويساهم الفوز بكأس الأمم الإفريقية في تعزيز الهوية الإفريقية لهذه البلدان التي تفتخر أيضا بعروبتها أو أمازيغتها إلى جانب إفريقيتها.

ساهمت بطولة الأمم الإفريقية في تمكين دول جنوب الصحراء التي عانت بشكل خاص من مشاكل الأراضي والحروب الأهلية والصراعات، بعد الحصول على استقلالها، بسبب ممارسات الفترة الاستعمارية، من تخفيف حدة التوتر بين بعضها البعض. وكانت هناك محاولات للاستفادة من مباريات التصفيات في تخفيف حدة التوتر التي أحدثتها المشاكل الحدودية بين ساحل العاج مع غانا ونيجيريا مع الكاميرون وموريتانيا مع المغرب وليبيا مع تشاد وكينيا مع أوغندا وجيبوتي مع إريتريا. كما ساهمت المباريات التي أقيمت في تصفيات بطولة الأمم الإفريقية في التقريب بين الدول المتصارعة، حيث تنظر سيراليون إلى ليبيريا على أنها المسؤولة عن الحرب الأهلية فيها، وتحمّل إريتريا إثيوبيا مسؤولية الحرب الأهلية في إريتريا، وتنظر رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها المسؤول الأول عن الحرب الكونغولية الأولى والثانية. وعلى الرغم من رغبة أربع دول فقط في المشاركة في بطولة 1957، إلا أن السودان ومصر وإثيوبيا أصرّوا على التحرك وفق حركة الوحدة الإفريقية (Pan-Africanism) ورفضوا مشاركة جنوب إفريقيا في البطولة، بسبب نظام الفصل العنصري (أبارتايد). وعندما أهان عدد من اللاعبين والمدربين في منتخب مالي شرطة الملاعب في بطولة الأمم الإفريقية في عام 1978 التي أقيمت في غانا، تم إيقاف منتخب مالي وإبعاده من البطولة بسبب تصرفاته المهينة للقيم الإفريقية.

تعرضت الطائرة التي كانت تقل لاعبي ومدربي المنتخب الوطني الزامبي قبل تنظيم بطولة الأمم الإفريقية 1994 بعام واحد, إلى حادث تحطمت على إثره ولقي جميع ركابها حتفهم, وأرادت الدول المشاركة في البطولة منح الكأس إلى زامبيا, إلّا أن زامبيا رفضت وأصرّت على المشاركة. وكان رئيس اتحاد كرة القدم في زامبيا التي توّجت ببطولة 2012 في غينيا الاستوائية والجابون, هو اللاعب الوحيد الذي نجا من حادث الطائرة, لأنه سافر وقتها على متن طائرة

أخرى. كان من المفترض أن تقام بطولة 2017 في ليبيا, لكن تم نقلها بالإجماع إلى الجابون بسبب الحرب الأهلية الليبية الثانية. وفازت الكاميرون بكأس بطولة الأمم الإفريقية التي احتفلت بالذكرى الستين لانطلاقها. الحركة الوحيدة التي شوّشت على هذا الانسجام مع الهوية الإفريقية جاءت من المغرب في عام 2015. حيث كان من المفترض أن تستضيف المغرب البطولة في عام 2015, لكنها انسحبت من تنظيم البطولة متذرعة بانتشار وباء إيبولا في دول غرب إفريقيا في تلك السنوات, وقالت إنها لا تريد أن يأتي إيبولا إلى المغرب. وعلى إثر ذلك, أقيمت بطولة 2015 في غينيا الاستوائية وتوّج بها منتخب ساحل العاج. وأثار هذا التصرف المغربي ردود فعل كبيرة من دول جنوب الصحراء والاتحاد الإفريقي لكرة القدم.

## العلاقة بين الرياضة والهوية الإفريقية

يمكن اعتبار بطولة كأس الأمم الإفريقية مع كل هذه الهوية والخصائص السياسية، واحدة من أنسب التنظيمات لدبلوماسية كرة القدم والتي تعد إحدى الجوانب الفرعية للدبلوماسية الرياضية. وعلى الرغم من أنها لا تحظى بشعبية مثل بطولة الأمم الأوروبية أو بطولة كأس العالم ولا يتم مشاهدتها بنفس القدر مثل هاتين البطولتين، إلا أن كأس الأمم الإفريقية يمكن اعتبارها إحدى اللبنات الأساسية لوجود الدول الأفريقية. حيث ينتظر اللاعبون والسياسيون الأفارقة بفارغ الصبر انطلاق بطولات كأس الأمم الإفريقية. وهناك مقولة لا زالت عالقة في الأذهان للاعب يايا توريه الذي يعتبر أحد اللاعبين الأسطوريين لفريق مانشستر سيتي، حيث يقول، "نحن أفارقة ولكن لسبب ما نلعب لأوروبا. لكننا كأفارقة يجب أن نلعب لإفريقيا". وعلى الرغم من كل هذا، هناك بعض النواقص الأساسية التي تعيق وصول بطول الأمم الأفريقية إلى المزيد من الجماهير والشعبية. على سبيل المثال، المشاكل في نظام التذاكر ومشاكل البنية التحتية في الدول التي تنظم البطولة والمشاكل في مجالات الإعلان والرعاية ومشاكل التسويق والمبيعات التي ظهرت لاسيما بعد إنهاء العقد مع شركة أديداس المصنعة للكرات التي يلعب بها في البطولة والتعاقد مع شركة مولتن. ومن المشاكل الكبيرة التي ظهرت في البطولات الأخيرة، هي عدم إنتاج كميات كافية من الكرات لتوزيعها على الجماهير. وعلى الرغم من كل هذا، إلّا أن بطولة الأمم الإفريقية تقام بشكل أكثر احترافية، على سبيل المثال، أفضل من ألعاب إيكواس التي تنظمها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). ويعلق الأفارقة أهمية كبيرة كل عام على كأس الأمم الإفريقية. كما أن مشجعي كرة القدم من دول العالم الأخرى يتابعون مباريات البطولة مع الأفارقة.

يجب أن أقول إنني خلال مباراة بنين والسنغال التي ذهبت إليها في بنين، رأيت مدى أهمية بطولة الأمم الإفريقية في توحيد شعوب إفريقيا. حيث استمع مشجعو بنين بكل احترام إلى النشيد الوطني السنغالي قبل المباراة، حتى أن بعضهم شارك المشجعين السنغاليين في ترديد نشيدهم الوطني. وبالمثل، أظهر المشجعون السنغاليون نفس الاحترام أثناء عزف النشيد الوطني البنيني. وفرح مشجعو السنغال وبنين معا وهم يشاهدون المباراة جنبا إلى جنب في المدرجات بالهدفين اللذين تم تسجيلهما، وقدموا مثالا جميلا على تضامن الهوية الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، كان من المثير للاهتمام والأمل أن نرى أن كرة القدم تساهم في توحيد البلدان الإفريقية المتصارعة مع بعضها البعض لأسباب مختلفة، على الرغم من انخفاض هذه العداوات مقارنة بالماضي. وأعتقد أن الاتحاد الإفريقي لكرة القدم يدرك هذا الأمر، حيث علمت أن الاتحاد ينظم بطولة الأمم الإفريقية مرة كل سنتين منذ 1968, بعد أن كانت ينظمها مرة كل ثلاث سنوات في الفترة بين عامي 1957-1968. ورأيت في مختلف البلدان الإفريقية التي زرتها أن الجميع صغارا وكبارا يمارسون تدريبات كرة القدم بانتظام كل صباح. وفي النتيجة, فإن كرة القدم لا تعني كرة قدم فحسب, بل تعني في هذا الصدد أيضا الصحة والسلام. وأتمنى أن تساهم بطولة كأس الأمم الإفريقية التي ستقام في ساحل العاج في ديسمبر/ كانون الأول2023 في زيادة التضامن لاسيما بين دول غرب إفريقيا التي تكافح الإرهاب، ولدي أمل أنّ كرة القدم التي تغلبت على الحروب الأهلية والصراعات والمشاكل الحدودية ستتغلب على الإرهاب بالتأكيد ■

فولكان إيبك: أكاديمي وباحث من تركيا مختص بالسياسة والمجتمع في أفريقيا, أستاذ مساعد دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يدي تبه.

# الشرق الأوسط وسباق الممرات الاقتصادية العالمية: تنافس اقتصادي أم تدافع جيوبوليتيكي؟

واثق السعدون

يبدو أن سباق الممرات الاقتصادية العالمية، هو النمط الجديد من الصراع والتنافس العالمي، وأن منطقة الشرق الأوسط، وكالعادة، أصبحت هي الساحة الرئيسة لهذا الطور الجديد من الصراعات العالمية.

الحدث الأبرز في أعمال القمة الـ 18 لرؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين G20 التي انعقدت في نيودلهي للأيام 9-10 سبتمبر/ أيلول 2023، هو الإعلان الرسمي لزعماء الولايات المتحدة والهند والمملكة العربية السعودية عن مشروع ممر اقتصادي عالمي جديد، سيربط الهند بالشرق الأوسط ومن ثم إلى أوروبا، بشراكة أمريكية. سيتكون هذا الممر من شبكة موانئ، وخطوط سكك حديد، لتعزيز حركة التجارة العالمية، فضلاً عن احتوائه على خطوط لنقل الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف، عبر كابلات ألياف ضوئية وخطوط أنابيب.

بحسب البيانات الأولية، سيكون الشركاء الأساسيين في هذا المشروع كل من الهند والإمارات والسعودية والاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة. ولكن الرئيس الأمريكي جو بايدن ذكر في حديثه عند الإعلان عن هذا المشروع بأنه سيربط الهند بالإمارات ثم السعودية ثم الأردن ثم إسرائيل ثم أوروبا. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وبعد يوم من الإعلان عن هذا المشروع أشاد به، وأكد بأن إسرائيل ستكون مفرق رئيس في هذا الممر الاقتصادي العالمي.

في أول تعليق له على هذا المشروع الجديد، صرح الرئيس التركي رجب

طيب أردوغان خلال عودته من قمة G20 الهند، أن تركيا هي الخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب في مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وقال أردوغان: "لن يكون هناك ممر بدون تركيا! والخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب هو الخط العابر من تركيا".

هنالك أمر آخر يثير التساؤل حول هذا المشروع الجديد، وهو استثناء سلطنة عُمان من هذا المشروع، بينما سواحلها وموانئها المطلة على خليج عُمان وبحر العرب هي الأقرب للسواحل والموانئ الهندية من سواحل وموانئ الإمارات.

جدير بالذكر أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قام بزيارة عُمان والاجتماع بالسلطان هيثم بن طارق مباشرةً بعد انتهاء قمة الهند، ربما هذه الزيارة تهدف لتهدئة "استغراب" عُمان من ابعادها من هذا المشروع الجديد.

## طريق الحرير "الغربي" في مواجهة طريق الحرير الصيني

عند الإعلان عن هذا المشروع الجديد في قمة G20 في الهند، أطلقت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية تسمية "الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي" على هذا المشروع، وتحدثت بحماس كبير عن ضرورة إنجازه، وقالت انه سيتكون من محورين: الممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا؛ والممر الأخر العابر للقارة الأفريقية.

من الواضح أن هذا المشروع الجديد سيكون منافس قوي لمشروع "الحزام والطريق" الصيني، وبخاصة أن مسارات ومكونات هذا الممر الاقتصادي العالمي الجديد مشابهة لمكونات المشروع الصيني، شبكات موانئ وطرق مواصلات وخطوط سكك حديد وخطوط نقل طاقة وكابلات ألياف ضوئية، تربط آسيا بأوروبا، مروراً بالشرق الأوسط وأفريقيا.

من جانبه، ذكر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عند الإعلان عن هذا المشروع بأنه لا يستهدف المشروع الصيني، بل انه سيكون رديف له، لتطوير النشاط الاقتصادي العالمي.

ولكن الرئيس بايدن سبق ان صرح في 26 مارس/ آذار من العام 2021 بأنه اقترح على رئيس الوزراء البريطاني (آنذاك) بوريس جونسون في اتصال هاتفي جرى بينهما، خطة لتأسيس مشروع منافس لمشروع طريق الحرير الصيني، تشترك فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاء الغرب من باقي العالم، لإنشاء ممر اقتصادي عالمي يتكون من موانئ وخطوط سكك حديد وطرق مواصلات وأنابيب نقل الطاقة. فضلاً عن أن عدة تصريحات قد صدرت من الزعماء الأوروبيين، بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، بضرورة التفكير الجدي بالتحديات التي سيواجهها الاقتصاد الأوروبي نتيجة تنامي الهيمنة الصينية على الاقتصاد العالمي، ومن ضمنها تحدي مشروع ""الحزام والطريق"

الصيني. حيث بلغ العجز التجاري بين الكتلة الأوروبية والصين في العام 2022 نحو 400 مليار دولار. في السياق نفسه، صرحت رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني في قمة G20 المنعقدة حالياً في نيودلهي بأن بلادها تعتزم الانسحاب من مشروع الحزام والطريق الصيني، وإنها أبلغت ممثل الصين في هذه القمة بذلك. وكانت إيطاليا قد قررت الانضمام للمشروع الصيني خلال زيارة قام بها الرئيس الصيني تشي جيان بينغ إلى روما في العام 2019.

هذه المواقف ربما تفسر لنا سبب اعتذار الرئيس الصيني عن حضور قمة G20 في الهند وإرساله رئيس مجلس الدولة لي تشيانغ بديلاً عنه.

## آثار محتملة لطريق الحرير "الغربي" الجديد

من خلال المعطيات الحالية حول الممر الاقتصادي العالمي الجديد، يمكننا تصور مساره، بأنه سيبدأ بحرياً من موانئ الهند ثم إلى موانئ الإمارات، ثم برياً عبر الأراضي السعودية ثم الأردنية ثم الفلسطينية (المحتلة من إسرائيل)، ثم إلى أوروبا بحرياً انطلاقاً من الموانئ الإسرائيلية.

بمعنى أن هذا المشروع سيشكل منافسة كبيرة لقناة السويس في مصر. ربما شركاء هذا المشروع الجديد سيحاولون إرضاء مصر عن طريق اشراكها في المحور العابر للقارة الأفريقية من هذا المشروع.

المنافسة الكبيرة التي سيشكلها هذا المسار بالنسبة لمشروع "الحزام والطريق" الصيني، ستشمل حتماً منافسة مشروع "الممر الأوسط" المار من الأراضي التركية، وهذا المشروع هو شبكة خطوط سكك حديد وطرق مواصلات حديثة، تنطلق من الصين وتمر بآسيا الوسطى ثم تعبر الأراضي التركية نحو أوروبا، وأصبح هذا المشروع جزءاً محورياً من مشروع الحزام والطريق الصيني، منذ اتفاق البلدان على ذلك خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى الصين في يوليو/ تموز 2019.

هنالك تحليلات ذهبت إلى أن مشروع الممر الاقتصادي العالمي الذي تم الإعلان عنه مؤخراً في قمة الهند، ربما سيشكل أيضاً منافسة لمشروع قناة

إسطنبول الجديدة التي تعتزم تركيا انجازها. المنافسة الأهم التي سيشكلها هذا المشروع الجديد، ستكون تجاه مشروعي "ميناء الفاو الكبير" في جنوب العراق، ومشروع "قناة التنمية" بين العراق وتركيا، وهما مشروعان مرتبطان ببعضهما، ومبنيان على فكرة أن يكونا ممراً جديداً للتجارة والاقتصاد العالمي يربط بين آسيا وأوروبا، عبر خطوط سكك الحديد وطرق المواصلات الحديثة المزمع انشائها لتربط بين ميناء الفاو الكبير والأراضي التركية، لتكون الأراضي والموانئ التركية البوابة الجديدة للتجارة الأسيوية نحو أوروبا، انطلاقاً من الموانئ والأراضي العراقية، وبالمثل يكون العراق البوابة الجديدة للتجارة الأوروبية نحو آسيا، انطلاقاً من تركيا.

هذا التطور يجب أن يشكل حافزاً لتركيا والعراق للعمل سويةً وبجدية وعزم أكبر، واختصار الزمن اللازم لإنجاز مشروعي ميناء الفاو الكبير وقناة التنمية، وبخاصة أن بايدن خلال إعلانه عن مشروعهم الجديد في قمة نيودلهي قد قدر الوقت المطلوب لإنجازه بعشر سنوات، بينما من المفترض أن يكتمل مشروع ميناء الفاو الكبير في 2024, ومشروع قناة التنمية في 2028.

من جهة أخرى ما زالت هنالك ميزة تفضيلية لمشروعي ميناء الفاو وقناة التنمية على الممر الاقتصادي العالمي الجديد، حيث أن نقل البضائع المنقولة من آسيا إلى أوروبا عبر قناة التنمية تحتاج إلى عملية شحن واحدة في الموانئ الأسيوية، وثم عمليتي تفريغ، واحدة في ميناء الفاو، وأخرى في وجهتها النهائية في أوروبا. بينما في مشروع طريق الحرير "الغربي" الجديد، تحتاج مثل هذه البضائع إلى عملية شحن في آسيا، ومن ثم تفريغ في موانئ الإمارات، ومن ثم شحن من موانئ إسرائيل، ومن تفريغ في أوروبا.

برغم كل المنافسات التي سيخلقها مشروع الممر الاقتصادي العالمي الجديد ، إلا انه ليس بالضرورة سيؤدي إلى توقف أي مشروع من المشاريع الأخرى التي ذكرناها، لأن هذه الممرات الاقتصادية العالمية ستكون بمثابة منتجات متنوعة تؤدي نفس الغرض، مطروحة أمام المصدرين والمستوردين العالميين، وأن التفضيل بينهم يعتمد على تكلفة النقل، وجودة الخدمات اللوجستية المقدمة في مكونات كل ممر (الموانئ، سكك الحديد، الطرق السريعة، ..الخ)، وعلى درجة الاختصار في الجهد والوقت اللازم لتنقل البضائع، وعلى درجة حماية البضائع من العوامل الجوية ومن التضرر بعمليات الشحن والتفريغ.

ختاماً، يبدو أن سباق الممرات الاقتصادية العالمية، هو النمط الجديد من الصراع والتنافس العالمي، وأن منطقة الشرق الأوسط، وكالعادة، أصبحت هي الساحة الرئيسة لهذا الطور الجديد من الصراعات العالمية. وبالنسبة لطريق "الحرير" الغربي الجديد، فمن المتوقع أن عليه أن يجتاز عدة عقبات جيوبوليتيكية، دولية وإقليمية، حتى يتحول من اطاره النظري على الورق إلى واقع عملي على الأرض. ■

---

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

# قرة بك أوغلو ومساهمته في تطوير البرنامج الوطني للفضاء في تركيا

زينب دوران

أطلق رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان برنامج الفضاء الوطني التركي، وأعلن استراتيجيات تركيا وأهدافها ومشاريعها في هذا المجال، إضافة إلى رؤية تركيا للعشر سنوات المقبلة. وتم إعلان عشر مواد ضمن نطاق الأهداف، وكان من أبرز أهداف تركيا وأكثرها لفتا للانتباه في مجال الفضاء، هو مهمة الهبوط على القمر. ومن خلال هذه المهمة، تستعد تركيا لتحقيق أول تماس مع القمر باستخدام تقنياتها الوطنية والفريدة.

انعقد مجلس النواب اللبناني في 14 يونيو/ حزيران 2022، للمرة الثانية عشرة من أجل انتخاب رئيس جديد للبلاد. ولكن لم يتمكن أحد من المرشحين من الحصول على أصوات كافية ليصبح رئيسا في الجولة الأولى التي برز فيها أربعة أسماء مختلفة. كما أن عدم تحقيق أي تقدم ملموس في العملية الانتخابية الجارية منذ سبتمبر 2022 يؤكد بالفعل أن الجلسة الثالثة عشرة التي تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى، لن تسفر عن أي نتائج أيضا. وإضافة إلى ذلك، فإن التطورات الجارية في لبنان والمنطقة خلال هذه المرحلة، فضلا عن ظهور مرشحين جدد في السباق الرئاسي، تتسبب في تشكيل توازنات مختلفة وإعادة تشكيل الديناميّات السياسية في لبنان وفق هذه التوازنات الجديدة. وبسبب هذه الديناميّات الجديدة الناشئة، يجب تناول خرائط الطريق المرسومة للانتخابات اللبنانية من خلال المرشحين وإمكاناتهم السياسية.

## المرشحون الجدد والتحركات السياسية

إن من النقاط اللافتة للنظر في المرحلة التي بدأت في 29 سبتمبر/ أيلول 2022 لانتخاب الرئيس الرابع عشر في لبنان، هي تغير المرشحين الرسميين وغير الرسميين قبل وخلال العملية الانتخابية. يشار إلى أن هناك أجواء انتخابية كانت قبل بدء الجلسات الانتخابية في مجلس النواب مع ترشّح زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل وزعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع. إلّا أن هذه الأجواء الانتخابية زالت عندما ترك ميشال عون منصبه في 31 أكتوبر/ تشرين أول 2022، وبدأ ظهور مرشحين مختلفين في جلسات مجلس النواب. وفي هذا السياق، ورغم أن سمير جعجع كان أقوى زعيم ماروني في مجلس النواب

بحصوله على مقاعد أكثر من منافسه جبران باسيل في الانتخابات العامة اللبنانية التي جرت في 15 مايو/ أيار 2022, إلّا أنه لم يفضل الترشح رسميا لمنصب الرئاسة. ومن بين العوامل التي حالت دون ترشح سمير جعجع, هو التطورات السياسية التي جرت في البلاد منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عام 2016، فضلا عن تغير التحالفات السياسية. وفي هذه الفترة، يتابع سمير جعجع المرحلة الانتخابية عن بعد، رغم أنه كان يعتبر نفسه "مرشحا طبيعيا"، وذلك لأن دعوته للمعارضة المارونية في لبنان من أجل دعمهم له لم تلقَ الصدى الذي كان ينتظره. كما أن جعجع الذي لم يتمكن من الحصول على دعم صريح من الكنيسة المارونية، توقف عن التحدث عن ترشحه للرئاسة. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن جبران باسيل المنافس السياسي لسمير جعجع قد أدرك الفراغ الذي يعيش فيه جعجع وبدأ يتحرك وفق هذا السياق. من ناحية أخرى، أدى تصدّع التحالف بين جبران باسيل وحزب الله والعقوبات الأمريكية وضعف التيار الوطني الحر في مجلس النواب جراء خسارته عدد كبير من المقاعد في الانتخابات العامة، إلى زيادة التوقعات في البلاد بأن جبران باسيل لن يكون الرئيس الجديد في لبنان. وأمام هذه التطورات، يتجنب سمير جعجع أيضا الخوض في مسألة الترشّح وبدأ في التحرك السياسي من خلال مرشحين آخرين.

من ناحية أخرى، يجب القول إن التنافس على الترشح بين سمير جعجع وجبران باسيل قد تطور إلى نقطة مختلفة، حيث وقف كلا الاسمين في صف واحد ضد مرشح حزب الله سليمان فرنجية. وبعد أن انسحب ميشال معوض الذي ترشح للرئاسة خلال الجلسات الإحدى عشر الأولى لكنه لم يستطع الحصول على العدد المطلوب من الأصوات، وأعلن أنه سيدعم جهاد أزعور الذي ترشح للرئاسة بشكل مفاجئ، أعلن جبران باسيل أيضا أنهم سيقفون إلى جانب أزعور. وبعد قيام باسيل بهذه الخطوة، اتجهت الأنظار إلى سمير جعجع الذي كان من المتوقع أن يقف مع أزعور ضد فرنجية. ولم يخيب جعجع التوقعات، حيث أعلن في نهاية مايو/ أيار أنهم سيدعمون جهاد أزعور في ترشحه لمنصب رئاسة البلاد، وأنه سيلتقي مع باسيل ضد حزب الله، ولكن ليس من الصعب التكهن بأن سمير جعجع سيبقى بعيدا عن اتفاق معراب جديد في هذه المرحلة. وفي الحقيقة، بعد اتفاق معراب الذي أبرمه مع ميشال عون في عام 2016، أعلن جعجع انسحابه من الترشح للرئاسة ودعم عون في الانتخابات، ولكن هذا الانسحاب تسبب في تهميش سمير جعجع والقوات اللبنانية، وازدادت العداوة بين جعجع وعون خلال السنوات الست الأخيرة، وفقد الاتفاق صلاحيته عمليا. وعلى الرغم من أن رد الفعل الأول على اتفاق معراب جاء من جبهة باسيل، إلا أن سمير جعجع أيضا تخلى عمليا عن شراكته السياسية مع التيار الوطني الحر. لذلك من ناحية سمير جعجع، يبدو أن جهاد أزعور هو أفضل بديل لفرنجية في الوقت الحالي، لكن هذا الدعم لن يكون له تأثير على التنافس المستمر بين جعجع وباسيل.

كان النائب المستقل زياد بارود أحد الأسماء البارزة بين المرشحين منذ نوفمبر/ تشرين الثاني. وعلى الرغم من أن بارود الذي تم طرح اسمه كمرشح محتمل في الانتخابات الرئاسية عام 2016, قد وُصف بأنه المرشح الأكثر موثوقية في استطلاعات الرأي في ذلك الوقت, إلا أنه لم يتمكن من تحقيق النجاح السياسي اللازم في العملية الانتخابية. وكان زياد بارود قد شغل منصب وزير الداخلية في حكومتي فؤاد السنيورة وسعد الحريري, وقام بمبادرة تعتبر بالغة الأهمية للبنان في عام 2009 حيث ألغى الالتزام بتحديد الدين/ الطائفة في السجلات المدنية وجميع السجلات الرسمية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه المقاربات الليبرالية وإجراءات المساواة التي قام بها بارود زادت من شعبيته الاجتماعية, إلا أنها لم تلقَ الصدى المطلوب في مجلس النواب. لذلك, يبدو من غير المرجح أن يحصل بارود على عدد الأصوات التي يريدها في الانتخابات في الفترة الحالية. وضعف هذا الاحتمال هو أيضا نابع من تأثير الفراغ السني جراء انسحاب سعد الحريري. ولهذا السبب, فإن عدم وجود دعم سياسي قوي لبارود الذي حصل على 7 أصوات في الجلسة الأخيرة التي عقدت في14 يونيو/ حزيران، يعتبر أيضا أحد الأسباب التي تقلل من احتمالية فوزه بالرئاسة.

برز على الواجهة اسم قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون كأكثر الشخصيات التي تم تداولها لمنصب الرئاسة في مرحلة الانتخابات، بعد باسيل وجعجع. حيث ظهر عون في فترة قصيرة كبديل جيد لمنصب رئاسة

البلاد، وحصل على دعم من قطر وفرنسا في هذا السياق، وأصبح ذلك أكثر وضوحا بعد دعوته إلى قطر في الأشهر الماضية. وازدادت فرصة عون المقرب للولايات المتحدة بسبب توفير الدعم الدولي، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار أن العوامل التي توجّه السياسة الداخلية لها أهمية بقدر الديناميّات الخارجية، سيتضح لنا أن فرص عون في الفوز بانتخابات الرئاسة كما يبدو ليست عالية. وعلى الرغم من كون جوزيف عون من خلفية عسكرية مثل رؤساء لبنان السابقين وهذا يزيد من احتمالية فوزه بالانتخابات، إلا أن جوزيف عون لم يستطع الحصول على دعم من جبران باسيل وسمير جعجع، والأهم من ذلك أنه يعارض حزب الله. ومن الواضح في هذا الصدد، أن حسن نصر الله لا يريد أن يرى رئيسا يتصارع مع عون أي "محور المقاومة"، في هذه المرحلة التي يتم فيها طرح مشروعية سلاح حزب الله بشكل مستمر والتي تشهد أيضا تصاعد التوتر بين الجيش اللبناني وحزب الله. لهذا السبب، فإن فوز جوزيف عون الذي أعلن ترشيحه رسميا للرئاسة وشارك في الجلسة الثانية عشرة وحصل على صوت واحد، ومن المتوقع أن يزداد عدد أصواته في الجلسات التالية، أيضاً يبدو احتمال فوزه ضعيفا.

## التساؤلات (المشاكل) حول عملية الترشح

بدأت تظهر الأسئلة حول خارطة الطريق للمرشحين البارزين والعوامل الكامنة وراء الدعم الذي تلقوه، وذلك مع انعقاد الجلسة في 14 يونيو/ حزيران. وفي هذه المرحلة, وبعد إعلان دعم جبران باسيل وسمير جعجع,

ظهرت بعض التحليلات حول الأسباب التي جمعت المعارضة المارونية تحت اسم جهاد أزعور. جدير بالذكر أن أزعور الذي حصل على 59 صوتا وتفوق على منافسه سليمان فرنجية في جلسة 14 يونيو/ حزيران, لا يعتبر مرشحا قويا ضد فرنجية وحزب الله فحسب, بل يراد أيضا إبراز الهوية السياسية والأكاديمية لأزعور. وعلى الرغم من استقالته المؤقتة من منصب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي, إلّا أن خبرته السياسية تعود إلى عمله كوزير للمالية في حكومة فؤاد سنيورة في الفترة بين عامي 2005-2008. وهناك اعتقاد أن جهاد أزعور, في حال انتخابه لمنصب الرئاسة في هذه المرحلة, سينتهج سياسة فاعلة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للحصول على المساعدة من صندوق النقد الدولي البالغة 3 مليارات دولار، والتي من شأنها إخراج لبنان من الكساد الاقتصادي. ومن اللافت للنظر أن جهاد أزعور صرح أن لديه خطة

إنقاذ، في الوقت الذي لم يقدم فيه المرشحون الآخرون أي حزمة إصلاحات حتى الآن. لذلك، هناك رغبة في إعطاء انطباع بإيلاء أهمية لمشاكل لبنان الاقتصادية التي لم تطرح على جدول الأعمال من قبل على الجبهة المارونية، من خلال جهاد أزعور. من ناحية أخرى، هناك نقاط يتم تقديمها بأنها تمثل أفضلية لجهاد أزعور وهي تزايد دعوات المصالحة وتصريحات أزعور بأنه لا يحبذ الصراعات، وكون جهاد أزعور مثل زياد بارود مرشحا مستقلا وليس له أي صلة بأي حزب سياسي. وإضافة إلى ذلك، فإن احتمالات نجاح كلا المرشحين تبدو منخفضة، لأن من الواضح أن السياسة في لبنان لا تعتمد على إقامة علاقات محايدة أو بعيدة. وعلى الرغم من أن جوزيف عون ليس لديه أي خلفية سياسية، إلا أن هناك تطلعا كبيرا بين أعضاء الجيش بأنه سيكون قادرا على تعزيز قدرات الجيش في حال توليه رئاسة البلاد. لكن عدم وجود توقعات حول كيفية تعامل عون مع الأزمات المحتملة مع حزب الله سيؤدي إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار وهو يحتاج إلى دعم داخلي وخارجي أكثر وضوحا فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية.

عند تحليل النقطة التي وصلت إليها عملية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، والتي بدأت في 29 سبتمبر/أيلول 2022, يمكن القول إن ما زال هناك طريق طويل حتى يتم انتخاب رئيس جديد في هذا البلد. وعلى الرغم من أن التكهنات بشأن أسماء المرشحين الأوفر حظاً باتت واضحة, إلا أنه ينبغي القول إن السباق على الترشح لم ينته بعد, ناهيك عن بدء سباق الترشح على منصب رئيس الوزراء في لبنان. وعلى الرغم من انخفاض الحماس السياسي بشأن الانتخابات الرئاسية والذي بدأ بين سمير جعجع وجبران باسيل في المرحلة التي سبقت انتخابات 15 مايو/أيار، إلّا أن من المرجح في الوقت الحالي، أن كلا الاسمين سيبرزان في الواجهة مرة أخرى في المستقبل وأنهما سيكونان قادرين على تقديم ترشيحهما. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن المناخ السياسي المتوقع ليس جاهزا لكلا الزعيمين بعد، فليس من الصعب التوقع بأن جلسات مجلس النواب ستستمر في هذا الصدد لفترة. وإضافة إلى ذلك، ليس من المعروف كم من الوقت يمكن للبنان أن يمضي في لعبة الترشح هذه. لذلك، هناك حاجة لمرشحين حقيقيين وعقد جلسات حقيقية في أسرع وقت ممكن. ■

زينب دوران: باحثة تركية غير مقيمة في مركز أورسام، حاصلة على البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة أنقرة يلدريم بيازيد. تدرس حالياً الماجستير في الدراسات الأمنية بجامعة TOBB في أنقرة.

## مقابلة

دون ماكلين جيل خبير شؤون الأمن والعلاقات الدولية في آسيا

# "الطائرات المسيرة التركية اجتازت اختبار الصراعات المسلحة الحقيقية بنجاح"

عبد النور تومي

التعاون الدفاعي العنصر الأكثر حساسية في الشراكات الاستراتيجية، ومع الاهتمام المتزايد بصادرات الدفاع التركية، ستتمكن أنقرة من الاستفادة من ذلك لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع جيرانها الإقليميين وشركائها الدوليين.

**أورسام: في خضم تزايد الاعتماد على شركات صناعة الدفاع التكنولوجية، فإن مثل هذه الشركات موجودة في المقام الأول لخدمة الدول المضيفة لها. على سبيل المثال، وضعت تركيا نفسها بقوة في هذا المجال. ما هو رأيك في هذا؟**

**دون ماكلين جيل:** تواصل تركيا التموقع في مكانة بارزة بين مصدري الدفاع المعاصرين، لا سيما من خلال مبيعاتها المتزايدة من المركبات الجوية بدون طيار (UAV) والذخائر والمعدات العسكرية الأخرى. وفي الواقع، تم تحقيق مبيعات قياسية للصناعة العسكرية التركية في عام 2022، حيث تتطلع الدول الشرقية والغربية بحماس إلى شراء المزيد من هذه المعدات من أنقرة. وما يجعل هذه

## من هو دون ماكلين جيل؟

دون ماكلين جيل هو محلل جيوسياسي مقيم في مانيلا، ومؤلف، ومدير قسم جنوب وجنوب شرق آسيا في جمعية دراسات الشرق الأوسط الفلبينية .PMESA وهو أيضًا محاضر في قسم الدراسات الدولية بجامعة دي لا سال DLSU الفلبينية. وهو متخصص في شؤون الأمن والعلاقات الدولية في المحيطين الهندي والهادئ، والسياسة الخارجية الهندية والفلبينية، والعلاقات بين الهند وجنوب شرق آسيا. لديه العديد من الكتب، وفصول كتب، والبحوث المنشورة في مجلات أكاديمية محكمة دولية، وأعمدة صحفية، ومقالات تعليق وتحليلات في منصات النشر العالمية المعروفة، مثلThe Diplomat، The National Interest، Asia Times، حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد بروكس في بريطانيا.

المعدات أكثر جاذبية لمستوردي الأسلحة هو أن الطائرات بدون طيار التركية قد تم اختبارها بنجاح في المعارك الحقيقية، خاصة في الحرب في أوكرانيا. لذلك، مع الأهمية المتزايدة للأسلحة القائمة على التكنولوجيا العالية، إلى جانب أدائها الإيجابي في ساحة المعركة، ستستمر الطائرات بدون طيار التركية مثل TB-2 من شركة بايكار، في اكتساب مكانة بارزة في سوق الدفاع الدولي. ويظهر هذا بوضوح في المبيعات والاهتمامات بالصناعات الدفاعية التركية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الأوروبية.

**أورسام: تقليديا، الدول المصنعة للمستلزمات الدفاعية، التي تنتج الأسلحة وتبيعها، تتفاعل مع الدول الأجنبية التي تشتري الأسلحة منها، ويتحول التعاون العسكري بينهما إلى شراكات إستراتيجية، كيف ستؤثر صناعة الدفاع التركية في منطقة الشرق الأوسط التي تتزايد فيها التحالفات الجيوسياسية؟**

**دون ماكلين جيل:** مع استمرار تفاقم حالة الأمن الدولي المعاصر، بسبب انتشار الصراعات بين الدول، وظهور تهديدات أخرى غير تقليدية، فإن الحكومات في حاجة دائمة إلى معدات دفاعية متقدمة لمواجهة التهديدات الخارجية والداخلية الناشئة. وطبقاً لذلك، ونظراً للأداء الإيجابي الساحق للطائرات التركية بدون طيار، فإن العلاقات الدفاعية والأمنية بين أنقرة والدول الأخرى في كل من

الشرق والغرب لا بد أن تتحسن. ويعتبر التعاون الدفاعي العنصر الأكثر حساسية في الشراكات الاستراتيجية، ومع الاهتمام المتزايد بصادرات الدفاع التركية، ستتمكن أنقرة من الاستفادة من ذلك لتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع جيرانها الإقليميين وشركائها الدوليين.

**أورسام: لقد جعلت تركيا صوتها مسموعًا بين أكبر ثلاثة منتجين للطائرات بدون طيار. إلى أين تتجه تطورات ومبيعات الطائرات بدون طيار في تركيا؟ هل يمكن القول إن الطائرات بدون طيار هي صواريخ الفقراء؟**

**دون ماكلين جيل:** نظرًا للطبيعة المعقدة للغاية لقضايا الأمن الدولي والإقليمي، فإن فائدة الطائرات بدون طيار تستمر في

الـزيادة، لـيس فـقـط بسبب قـدرة معظم الدول على تحمل كلفتها، ولكن أيضًا بسبب قدرة هذه الطائرات على المشاركـة بـكـفـاءة في جـمـع المعـلـومات الاستخبارية، وتحديد الأهداف، وحماية القوة، والضربات الـدقـيـقـة، والمراقـبـة، والاستـطـلاع والـبـحث والإنـقـاذ والـخـدمـات الـلـوجستـيـة والإمداد، ومـجـابـهـة العمليات المضادة للطائرات بدون طـيـار. ولـذلك، فـمـن غير المرجح أن تتراجع أهمية الطائرات بدون طيار في أي وقت قـريب، نـظـراً لـفـوائـدهـا المتعددة الأبعاد، خاصة في المجال العسكري. من جانب آخر، يستمر اتجاه التصنيع الدفاعي في التحرك نحو الفضاء الجوي، نظرًا للطبيعة الحرجة المتزايدة للمراقبة والاستطلاع والاستـخـبـارات. لـذلك، إلى جـانب الطائرات بدون طيار، من المحتمل أن تظهر تـقـنـيـات أخرى تـعـتـمـد على الطيران بسبب الاهتمام المتزايد للدول في هذا المجال. والأهم من ذلك، أنه بسبب تـقـاطـع الاقـتـصاد والأمـن والسيـاسة، فإن هـذه المعـدات ستشمـل أدوارًا ووظـائـف متـعـددة. وسوف تستمر شهرة تركيا في التزايد، لا سيما باعتبارها شركة مصنعة ذات سمعة طيبة للطائرات بدون طيار التي تم اختبارها بنجاح في المعارك. وسوف يتم تعزيز هذه الأهمية أيضًا من خلال الطلب المتزايد على هذه المعدات من قبل الدول التي تسعى إلى معـالـجـة الـتـهـديـدات الأمـنـيـة الـنـاشئـة ذات الـخـصائص المتـعـددة الأبعاد بشكل أكثر كفاءة. وفي حين أنه من الواضح أنه قد يكون هناك مصدرون مـنـافسون آخـرون، فإن ميزة تركيا تكمن في أن أنظمتها تم صقلها واختبارها، وبالتالي أوجدت ضمان مناسب لمستورديها.

**أورسام: تعد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكبر مستهلكي الأسلحة، هل هنالك مـراعـاة لـلـمـعـايير الأخـلاقـيـة والمعنوية خلال عمليات تصدير الأسلحة لهذه المنطقة.. أم أن الأولـويـة لـلـضرورات والسيـاق الجيوسياسي؟**

**دون مـاكـلين جـيـل:** تـواصل دول مـنـطـقـة الشرق الأوسط وشمـال أفـريقـيـا إعـطـاء الأولـوية لـلـتـعـاون الأمني التقليدي وبناء القدرات بسبب الـطـبـيـعـة المضطـربـة لـلـعـلاقات بين الدول في المنطقة. ولا تقتصر مثل هذه الـقـضايـا على الصراعـات بين الـدول فـحسب، بـل أيضًا على الصراعـات بالوكالة داخل تلك الدول. لذلك، إلى جـانب الاهـتـمـام المتـزايـد بـواردات الدفاع بين دول المنطقة، فإن التحدي الذي يواجه المصدرين هو بذل العناية الواجبة الفعالة بسبب التهديدات الناشئة التي تشكلها الجهات الفاعلة غير الـحـكـومـيـة وأسواق السلاح السوداء، والتي قد تؤدي في النهاية إلى وقوع خسائر غير مرغوب فيها بين صفوف المدنيين والقوات الحكومية الشرعـيـة. قـد تشكـل مـثـل هـذه التحديات في نهاية المطاف مخاطر على المصدرين والمصنـعين مـن حـيث شرعيتهم ومسؤوليتهم كمصدرين للأسلحة بناءً على المعايير الحالية وقواعد السلوك الأخلاقية والشفافية والالتـزام بأنظمة التصدير المعمول بها. وبالتالي، فإن التحديات التي ستواجهها الدول المصدرة هي مراعاة التأثير السلبي المرتد لمثل هذه المبيعات إذا تمت دون التدقيق المناسب بناءً على العوامل المذكورة أعلاه. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

# ORTADOĞU YAYINLARI

## منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

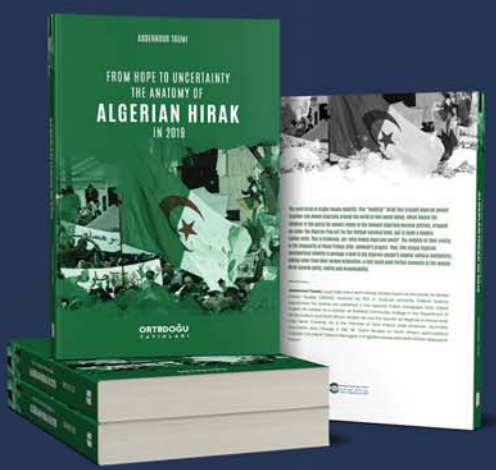

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط